
اخترنا لك ١٦
مصر
بين ثورتين

اخترنا لك ...

١٦

مصر بين ثورتين

ملتزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر

رُوحُ الثّوْرَة

بقلم

جمال عبد الناصر

روح الثورة هو المعنى الذى قامت الثورة من أجله ، وعملت على تأكيده ، ليستقر فى النفوس ، ويصبح الدستور الذى لا دستور بعده .

وهذا المعنى لم يأت عفواً ، وإنما هو نابع من الظروف التى مرت بالأمة فى عصورها المختلفة ، والرواسب المتخلفة المتراكبة التى عاقت نهوض الوطن وتقدمه ؛ معنى استلهمته من الثورات التى سبقتها ، والخطوب التى اصطلحت عليها ، والقصور الذى ألم بها ، فلم توف على الغاية ، ولم تحقق الأهداف التى قامت من أجلها .

قد يكون ذلك لعامل الزمن ، وقد يكون لعامل خارج عن إرادتها ، وقد يكون لضعف تسرب إلى دُعاتها والقائمين عليها ، وقد يكون لكل أولئك جميعاً .

ولكل ثورة من الثورات روح خاص يعمل له دعاتها ، ورسالة متميزة ينادى بها المعبرون عنها ، والساهرون عليها .

وروح الثورة المصرية (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) يتمثل فى خلق

وعى مصرى جديد ، يؤمن بالاشتراكية الديموقراطية أسلوباً ومعنى ، لتسود العدالة الاجتماعية ، وتقوم عمد الوطن على أساس سليم فلا حرب تشب بين الطبقات ، ولا تثرى جماعة على حساب أخرى ، ولا تتحكم أقلية فى أكثرية ولا يستنزف ناس دماء الآخرين .

وليتجه الوطن اتجاهاً إيجابيًّا موحداً ، لرفع مستوى المعيشة بين السكان وتوفير حياة كريمة لكل مواطن ، وتجنيد كل القوى والجهود للإفادة من ثروة البلاد الطبيعية إلى أقصى حدود الإفادة ، والكشف فى مجاهل أرضها عن المعادن المطمورة المستخفية ، وإقامة المشروعات الإنتاجية لخير الوطن وتقدمه .

ومرد هذا إلى أن الدافع الأول الذى شبت من أجله الثورة ، هو توسيع المجال الحيوى أمام تزايد السكان فى السنوات الأخيرة زيادة تعد بالملايين ، مع إصابة عجلة الإنتاج بالتوقف أو الشلل ، مما هدد البلاد بأخطار جسيمة

* * *

وليس يكفى أن تخلق الثورة هذا الوعى الرشيد بل لا بد من أن تحوط هذا الوعى بسياج متين ، وضمانات قوية ؛ حتى لا تعود الرجعية مرة أخرى فتحاول بلبلة هذا الوعى ، وتحطيم معنويته ، لتنفذ عن طريق التقدم الصناعى إلى الاحتكار والاستغلال مرة أخرى .

وهذا هو الشوط الثانى الذى أخذت تقطعه الثورة ؛ لتحافظ على هذا الوعى أو تبقى على روحها ومعناها .

وهو الذى عنيناه بقولنا مراراً عديدة إن الثورة لم تنته بعد ، ولن تنتهى فالثورة دعوة قبل أن تكون فورة ، والثورة رسالة قبل أن تكون إحساساً وشعوراً .

وإنى لعلى ثقة من أن الكتلة الشعبية المستنيرة التى نبعنا منها ، وكنا لسان حالها فى ثورتنا ، تساندنا فى هذه الخطوات ، وتظاهرنا فى السياسة التى التزمناها ، ورسمنا خطوطها .

فإذا دعونا اليوم إلى إيجاد ديموقراطية سليمة نظيفة متمشين مع طبائعنا ، وروح العصر ، ومنطق الثورة ؛ فإنما تحدونا إلى ذلك الرغبة المخلصة فى دعم الوعى الجديد، وتثبيت معانى الثورة، وإقامة نظام اشتراكى عتيد لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث .

تمهيد

هذه الثورات !!

الثورات التى نعنيها ، هى الثورات ذات المبادئ والأهداف ، التى لها صفة الدوام والاستقرار ؛ أما الثورات أو الفورات التى تقوم ثم لا تلبث أن تخمد ، فلا ندخلها فى مجال البحث ، إذ هى عارض فى حياه الأمة أو الشعب .

وقد تخفق الثورة ، ولكن دعوتها تظل قائمة فى ضمير الشعب حتى يتهيأ لها زعامة تتبناها ، وتضطلع بها مرة أخرى ، كالحال فى الثورة العرابية التى أصابها الإخفاق ثم تجددت فى سنة ١٩١٩م لذات الدوافع والأهداف .

والثورة تحيا فى ضمير فرد يؤهل نفسه ، ويعدها ، لوضع أهدافها وبرامجها ، المستمدة من الأوضاع الشاذة ، وألوان الاستغلال والاستعباد التى ترزح تحت عبئها الجماهير .

وهذا الفرد يصطفى من إخوانه فى الله والوطن بعض من يجد فيهم القدرة على أن يشاركوه دعوته ، ويفضى إليهم بما فى نفسه ، وما تعانيه

الجماهير ، فإذا استجابوا له تكونت الجماعة ، وأخذت فى النمو والتعدد حتّى تحين فرصة الانقضاض ، وقد تعوّق هذه الفرصة ويطول أجلها بعض الشيء ، وقد يعجل بها وتتقدم على الزمن الموقوت . وتتسم هذه الجماعة بالحذر والحرص والكتمان حتى لا تنتقل خططها ، أو تذاع براجها ، أو تتلقف أنباؤها فتصبح فى الأغلال أو لا ترى النور والضياء . وبقدر ما تمتاز به هذه الجماعة من الحذر ، وعدم الاندفاع ، ورسم الخطة فى إحكام ، يكون حظها أوفر من النجاح والتوفيق .

والثورة هى اللسان المعبر عن إحساس عام بالظلم ،وافتيات طبقة على أخرى ، أو . . . استعباد شعب لشعب ، أو سيادة نظام من الحكم قد أوغل فى القدم ، ولم يعد يساير العصر ، ويقدر مشيئة الجماهير . ثم يساند هذا الإحساس رأى عام يلهبه ، ويمد جذوره ، ويعمق مجراه ؛ ولن تكون نتيجة من وراء هذا الإحساس إلا إذا قاد الرأى العام الجماعة المستنيرة التى مرنت على الإعداد والتنظيم ، والتى نطلق عليها دعاة الثورة أو قادتها .

الجماعة المغامرة المخاطرة التى تضع رءوسها على أكفها ، وتنذر حياتها قرباناً للوطن المفدى ، والمبدأ الأسمى ، والحق الضائع فى غمار الباطل السائد .

كم من الدعاة للثورات قد استشهدوا ، وراحوا ضحية الغدر والتعصب

والحماقة !! وكم من الدعاة أصيبوا فى أرزاقهم وتعرضوا لألوان من النكبات والهزات . ولكنهم قابلوا كل أولئك بصدور رحبة ، ونفوس منشرحة ، وقلوب مطمئنة لأنهم قاموا من أجل المثل العليا ، وفى سبيلها يرخص كل غال ويهون كل عزيز .

والثورة تظل جمراتها الملتهبة يغطيها الرماد ، ويحجبها عن الأنظار ، وإن كان وميضها يخطف البصر بين آونة وأخرى ، والتى عبر عنها الشاعر العربى فى اقتراب نهاية الدولة الأموية بقوله :

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام

وما أن تطفح الكأس المترعة ، وتندفع الشرارة الأولى ، أو يوجد السبب المباشر حتى يكون الضرام الذى عناه الشاعر ، والذى لا تجدى فيه أية محاولة لإطفائه مهما يبذل من تدبير أو إنقاذ . فى هذا الموقف لن تشفع حكمة الحكماء ، أو عقل العقلاء ؛ إذ تنطلق الثورة قوية صاخبة رعناء لا تكاد تلوى على شيء ، والويل لمن يقف فى طريقها أو يحاول أن يطامن من حدتها .

وقد تبلغ الثورة من الإحكام والدقة مبلغاً عظيما ، فإذا انطلقت تفتحت لها الأبواب المغلقة والطرق المقفلة فلا عائق أمامها ، ولا صعاب تقام فى سبيلها ، وهى التى يطلق عليها « الثورة البيضاء » لأنها تمكن لنفسها من غير أن تراق فيها دماء حمراء .

وإنى إذ أؤرخ لمصر منذ الثورة العرابية ، أشعر بالقلم يسطر من غير تعثر ، ويجرى على القرطاس من غير توقف حتى أجهد يدى ، وخفف عن خاطرى . ولمَ ؟ لأنى أكتب متحرراً لا يقيدنى ما كان يفرض على الكاتب فى مصر قبل أن تكون الثورة الأخيرة ، ثورة **٢٣** يوليو سنة **١٩٥٢** من تزوير التاريخ وتشويه جمال الحقيقة لخدمة ملكية جائرة محطمة طالما عملت على تجنيد الأقلام ، وتسخير الكتاب لمطامعها ونزواتها . فحمداً لله « الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

الفصل الأول

الثورة العرابيّة

١٨٧٩ - ١٨٨٢ م

انبعاثها وعوامل إخفاقها

ظلت الجمهرة الشعبية بعد الفتح العثمانى لمصر مستذلة مستعبدة ، من الجراكسة والمماليك والأرناؤود ، فقد كانت معاملتهم للطبقتين المتوسطة والعاملة تبعث على الاشمئزاز والانقباض ، وتثير الأسى والشجن ؛ من ابتزاز الأموال بكافة الطرق ، ووضاعة الوسائل ، وتسخير ألوف الفلاحين من الإقطاعيين من غير أن يؤجروا ، وعدم استقرار الأمن ، واطمئنان الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم مما حدا بالمصريين أن يتضاءلوا فى أنفسهم ، وتضعف مقاومتهم ، ويصبروا زمناً على الهوان .

ثم قدمت الحملة الفرنسية على مصر ، وأراد نابليون أن يحطم الطبقة الحاكمة وأن يؤمن ظهره مستعيناً بأصحاب البلاد الشرعيين ، فأقام « الديوان » الذى اختار أعضاءه من المصريين ليشيروا عليه ، ويسددوا خطاه ، فعادت الثقة إلى نفوس الجمهرة الشعبية ورأت أنها تستطيع الاضطلاع بالحكم ، وإدارة دفة البلاد ، وأن هذا حقها الأصيل ، وليس حق أى من الدخلاء .

وانتهى الاحتلال الفرنسى فى سنة ١٨٠١ م بعد أن بذر هذه البذرة ، وإن تكن فى نطاق ضيق ، وأطلع المثقفين على ما كان من أمر الثورة الفرنسية ، وأهدافها القويمة ، وأن الحرية والعدالة والمساواة ينبغى أن يتمتع

بها كل فرد فى أية أمة من الأمم ؛ وكان لهذا الإشعاع أثره فى تقوية الروح الشعبية التى ظلت متماسكة حتى استطاعت تولية محمد على على مصر ، ووضع السلطان العثمانى أمام الأمر الواقع ، فلم يجد بدًّا من التسليم بهذا الاختيار أو التنصيب .

وكانت الزعامة الشعبية فى هذه الفترة تتمثل فى السيد عمر مكرم — كما أتيت على ذلك فى كتابنا « تركيا والسياسة العربية » [١] ولكن الدكتاتورية التى فرضها محمد على واستئثاره بالسلطة وانفراده بها ، وإخفات أى صوت شعبي يحاول أن يعلو ، ويدوى ؛ ثم شغل المصريين بسلسلة من الحروب والفتوح ، وامتداد فترة حكمه ، كل أولئك حطم الجبهة الشعبية وإن يكن إلى حين .

لقد أراد محمد على أن يخدم أغراضه ، بتكوين جيش قوى ، على طراز جيش نابليون الفرنسى فأشار عليه مستشاروه الفرنسيون بأنه لن يتاح له ذلك إلا إذا استعان بالجنود المصريين ذوى البأس والشكيمة ، فامتثل لرأيهم ، وأوجد فى البلاد حركة تعليمية ، ليستطيع تغذية المدارس الحربية بالمتعلمين من أبناء البلاد ، وفى سبيل هذا القصد أوفد بعضاً من المصريين إلى فرنسا ليزدادوا علماً ، ويطلعوا على آراء الغربيين ، ويتفقهوا فى اللغة الفرنسية ليكونوا حلقة اتصال بين المدرسين الأجانب ، والمتعلمين المصريين .

---

(١) مجموعة « اخترنا لك » العدد العاشر .

هذا الاتجاه أوجد – على الرغم من دكتاتورية محمد على – جذور اليقظة الفكرية ، والإيمان بحق الشعوب فى الحرية ، وتقرير المصير .

ثم أخذت هذه الجذور تمتد وتقوى فى عهد الوالى محمد سعيد الذى لم يكن متعصباً تعصب أسلافه ، وإن لم يستطع أن يقضى على استعلاء الجراكسة أو يخفف من طغيانهم ، واستئثارهم بالجاه والسلطان ؛ فما المصريون فى نظرهم إلا « فلاحين حملة المقاطف » على حد تعبيرهم ، والمصريون لا يستحقون إسناد أى منصب إليهم ، فطبيعتهم أن يُحكموا وأن يسخّروا .

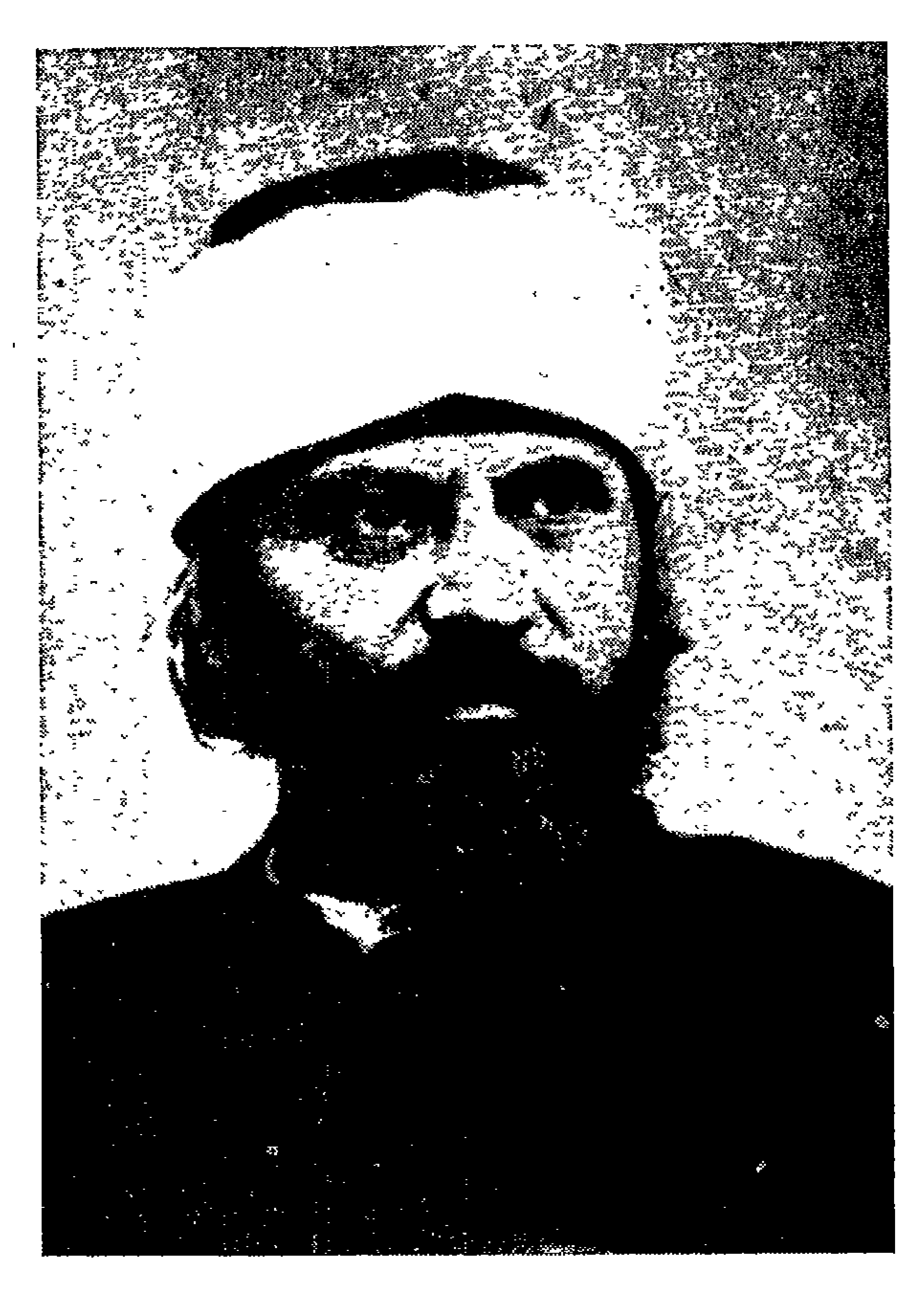
إن هذه النظرة أملاها ما وقر فى نفوسهم من أنهم دخلوا هذه البلاد فاتحين ؛ فثمراتها حل لهم ، ورجالها أسرى فى قبضة أيديهم .

ولم يطل حكم سعيد ، وتلاه حكم إسماعيل ، هذا الذى أراد أن ينهض بمصر على طريقته العجيبة فأخطأ القصد ، والتوت عليه المسالك ، إنه لم يقدر المصير حين خطا ، ولم يتعرف على إمكانيات البلاد ، ولم يقم بمشروعات تنمى إنتاجها ، وتزيد ثروتها ، وتغل كنوزها الطبيعية المطمورة بل نحا بها منحى الترف والأبهة ، والتجأ إلى القروض الأجنبية فى وقت تفتحت فيه عيون الأجانب ، وتطلعت إلى السيطرة على هذا الموقع الجغرافى العظيم الذى يتوسط قارات ثلاثا ، ويتحكم فى الطريق إلى الهند

وبخاصة بعد حفر قناة السويس ، وتقصير خطوط الإمداد بين أوربا والشرق الأقصى .

وكان أن اجتمع على إسماعيل سماسرة اليهود ليشبعوا رغبته ، ويحققوا طلبته ، ويهيئوا له جو الترف والنعيم ، وييسروا له سبل الغواية والضلال ، وقد نجحت وسائلهم وعقدوا له القروض تلو القروض ، وربحوا من وراء ذلك أموالاً طائلة إذ لم تحصل مصر إلا على ٥٤ مليوناً من مجموع القروض البالغة ٨٦ مليوناً من الجنيهات ، وأغرقوا البلاد فى هاوية من الديون حتى بلغ ما كانت تدفعه منها سنوياً ٧,٤٧٣,٠٠٠ جنيه فى وقت لم تزد فيه الإيرادات عن ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه ؛ وانتهى المطاف بالدولة إلى بيع الأسهم التى تملكها فى قناة السويس إلى بيت روتشيلد الإنجليزى اليهودى ، وأشفت البلاد على حافة الإفلاس ، واضطربت الأمور المالية اضطراباً لم يعهد له مثيل ، فزيدت الضرائب وضيق الخناق على المزارعين ، فنشط المرابون ، وباع الناس حليّهم وأرضهم وديارهم ، وهرب كثير من العسف والظلم وضرب السياط .

هنا حانت الفرصة للأجانب — وبخاصة من الفرنسيين والإنجليز للتدخل فى شئون مصر بحجة ضمان أموالهم التى اقترضها إسماعيل ، وكانت البعثتان الفرنسية والإنجليزية اللتان تمخضتا عن الرقابة الثنائية ، ثم تعيين وزيرين أجنبيين فى الوزارة المصرية ، أحدهما إنجليزى للمالية ، والآخر

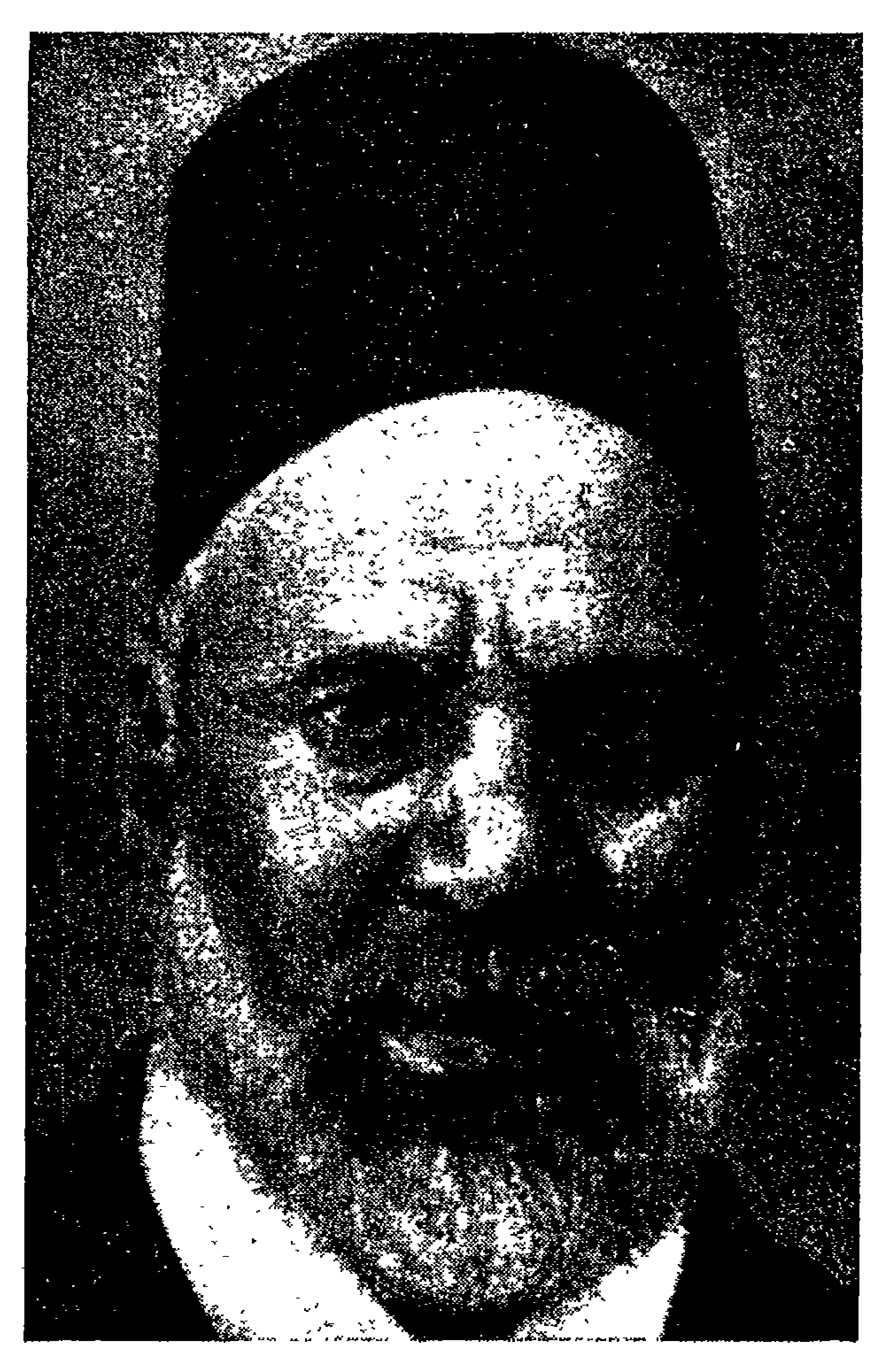


السيد جمال الدين الأفغانى

فرنسى للأشغال العامة ، خولا سلطات واسعة حدت من تصرفات الحكومة والخديو، ثم أخذا يتدخلان فى الصغير والكبير من الشئون المصرية الداخلية والخارجية على السواء .

وأراد إسماعيل أن يوقف من تيار هذا التدخل الفاضح ، ويوهن من قبضتهما الحديدية على المالية المصرية ، وتوجيه أبواب الميزانية الوجهة التى تتفق ونظر المتربص بالبلاد الدوائر ، بل إنه عمد إلى تأليف وزارة وطنية خالصة برئاسة شريف ، ولكن بعد فوات الأوان إذ استطاع الإنجليز والفرنسيون أن يحصلوا من السلطات العثمانى على عزل خديو مصر عن العرش وتولية توفيق ولى العهد مكانه . وقد ترك إسماعيل لابنه توفيق تركة مثقلة كان توفيق أضعف من أن يحملها كاهله ، وبخاصة بعد أن شهدت مصر فى هذه الفترة زعيما من زعماء الفكر الإسلامى ، هو السيد جمال الدين الأفغانى ؛ هذا الساحر الذى أخذ يوقظ العقول من سباتها ، ويحرر الأفكار من عقالها ، وقد وجد الجو مهيئاً والتربة صالحة ؛ فالاضطراب الاقتصادى ، والتدخل الأجنبى ، والشعبية التى قويت جذورها وامتدت فروعها ، واليقظة الفكرية التى بدت بواكيرها بعد الاحتكاك بالغرب ، والاتصال بثقافته وأعلامه ، والصراع بين القومية المصرية والتركية المتعجرفة كلها عوامل هزت قوائم العرش ، وعرضته لخطر جسيم .

وقد تمخضت هذه العوامل عن انتقاض المصريين على السلطان ؛



أحمد عرابي بطل الثورة

متمثلا هذا الانتقاض فى شخص عرابى الذى تأثر من غير شك بتعاليم الأفغانى ذى اليد الطولى فى قيام هذه الثورة [١] .

وهنا يطوف بفكرنا سؤال طالما سألناه لأنفسنا ؛ لمَ حمل لواء الثورة عسكرى ، ولم يحمله زعيم مدنى ؟

لن تصعب الإجابة على هذا السؤال إذا استعرضنا حال الكتلة الشعبية فى ذلك الوقت ؟

إن هذه الكتلة لم تكن من الاستنارة التى تمكنها من القيام وحدها بحركة المقاومة ، ولأن أغلب المثقفين كان يضمهم الجيش العامل ، فنحن نعلم أن هدف التعليم فى ذلك الوقت الانخراط فى سلك المدارس العسكرية إلى أن الضباط قد سبق لهم فى عهد جد قريب ، فى عهد إسماعيل أن قاموا بثورة على الاستبداد إذ أحيل ٢٥٠٠ منهم إلى الاستيداع بعد أن تأخر دفع رواتبهم عشرين شهراً تعرضوا فيها لألوان المسغبة والضنك ، وذلك فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ م إذ توجه كثير من هؤلاء الضباط برئاسة البكباشى لطيف سليم الأستاذ بالمدرسة الحربية إلى وزارة المالية ؛ ليناقشوا وزيرها الحساب ، ويطالبوا بحقوقهم ، فصادفوا نوبار رئيس الوزارة خارجاً من وزارة الخارجية ، فطلبوا إليه الاستجابة إلى ملتمسهم العادل ، ولكنه لم يعبأ بهم ، وطلب إلى الحوذى أن يمضى فى طريقه ؛ فما كان منهم إلا أن اعتدوا

---

(١) حاضر العالم الإسلامى تأليف لوثروب ستودارد وترجمة نويهض جـ ١ ص ١٣٦

على نوبار بالضرب ، وطرحوه أرضاً ثم قاموا بحبسه هو ورفرز ولسن وزير المالية ورياض وزير الداخلية فى إحدى حجرات وزارة المالية ، ولم يطلقوا سراحهم إلا بعد أن حضر إليهم الخديو إسماعيل، ووعدهم بدفع رواتبهم ، وكان أن استقالت وزارة نوبار بعد هذا الحادث المدوى ، ثم شكل مجلس عسكرى لمعاقبة هؤلاء الضباط ، ولكنه برأهم جميعاً ، وبهذا النصر المبين قويت عزائم الضباط وارتفعت معنويتهم ، وقويت الثقة بأنفسهم ، وكان أن حملوا راية الجهاد ، والانتقاض على السلطة الغاشمة ، ممثلة فى وزير الحربية الجركسى عثمان رفقى ، بتدبير أحمد عرابى ورفاقه ؛ ولا يمكننا أن نغفل فى هذا المقام الحال النفسية التى سيطرت على الضباط الوطنيين بعد حرب الحبشة التى استنفدت كثيراً من قواهم ، واستنزفت غزيراً من دمائهم واستأثرت بأرواح أثيرة عندهم ؛ لجهل القوات الجراكسة ، وعدم اتخاذ الأهبة لحرب عنيفة كهذه الحرب التى تتطلب استعداداً هائلاً لطول خطوط الإمداد ، ووعورة الأرض التى تدور عليها رحا المعارك؛ هذا إلى خور هؤلاء القادة ، ودفع المصريين إلى الصفوف الأولى من خطوط القتال ثم عدم مؤاخذة هؤلاء القادة على تقصيرهم وإهمالهم ، بل حدث نقيض ذلك وهو منحهم الأوسمة ، وزيادة حظهم فى الترقى ، هذه الحال النفسية زادت فى حفيظة الوطنيين على الأتراك وألهبت نفوسهم وعجلت بتأليف الجمعية السرية للضباط ثم الثورة العرابية ، وما أشبه الليلة بالبارحة ! !

ومن جهة أخرى فقد كان الخديو لمّا يزل مرهوب الجانب من أغلبية المصريين ، وقد استمد هذه الرهبة من السلطان العثمانى ذى المكانة الدينية فهو رمز الجامعة الإسلامية ، والحافظ لها من هجمات الصليبيين ؛ أو على الأقل هذا ما ألقى فى روع المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وإن كذبت الحوادث والأحداث هذه العقيدة ، إذ كان الهدف الأول والأخير للخليفة العثمانى دعم مركزه ، والمحافظة على كيان قومه ، واستغلال هذا المنصب الدينى الخطير لمصلحة تركيا وحدها عند ما ضعفت وأصابها الهزال وصارت تلقب « بالرجل المريض » .

هذا إلى ما كان يعانيه من يجأر بالشكوى ، ويرفع عقيرته ضد الظلم والاستبداد ، فقد كان أقل جزاء يوقع عليه النفى إلى أقاصى السودان ، حيث يقضى بقية حياته ، كما حدث للأستاذ أحمد فنى الذى كان موظفاً بديوان المالية ثم تخطوه فى الترقية ، فطلب مساواته بزملائه وكان الجواب على هذه الشكوى نفيه إلى السودان التى ظل بها حتى قضى نحبه ، وإن أمثاله لكثيرون .

والأمر الآخر أن حركة الجيش قد تقدم بها الزمن ، وظهرت فى عالم الوجود نتيجة الاضطهاد المباشر الذى وقع على الضباط المصريين فى الجيش ، واحتقار الأتراك لهم ، واستئثارهم بالمناصب الرفيعة دونهم ، فتألفت جمعية سرية من الضباط المصريين لمقاومة هذا الجور .

كل هذه العوامل دفعت تيار الثورة إلى محيط العسكريين المصريين ، وأضحى الجيش الحارس لها ، والموجه لدفتها ، والمدبر لها ؛ فالثورة العرابية قامت أولاً وقبل كل شيء لدفع العدوان الصارخ على حقوق الضباط المصريين ، ويؤيد هذا الرأى ويؤكده ، تلك العريضة التى تقدم بها عرابى وزملاؤه إلى الخديو ؛ فقد نصت على المطالبة بعزل عثمان رفقى الشركسى ناظر الجهادية ، لسوء معاملته ، للضباط المصريين والعمل على تشتيتهم ، وإنى أوافق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى على وجهة نظره من أن طلب تأليف مجلس نيابى جاء متأخراً عن تقديم العريضة الأولى [1] .

ولكن الشعب المغلوب على أمره ، الشعب المسلوب الرأى والإرادة ، الشعب الذى ألهب السوط ظهره ، الشعب المسخر للإقطاع رأى الفرصة سانحة لتأييد حركة الجيش ، والوقوف وراءه صفاً واحداً ، والتقدم إلى زعمائه والناهضين به للدفاع عن حقوقه ، والمطالبة بأن يكون للشعب رأى فى إدارة دفة البلاد ، حتى لا يعبث الأجانب من الغربيين والأتراك والشراكسة والأرناؤود بحقوقه الآدمية .

فقد رفض الوزيران الأجنبيان فى ١٩ مارس سنة ١٨٧٩ مشروع خفض الضرائب الذى تقدم به مجلس شورى النواب ، ولم يكتفيا بذلك بل سعيا إلى حل المجلس عن طريق رياض الاستبدادى النزعة ؛ مما حدا

(١) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٨٧ الطبعة الثانية .

بالوطنيين الأحرار أن يوالوا الاجتماعات ليواجهوا هذا الموقف الشاذ الذى يعصف بحقوق الأمة ، وانتهوا إلى عقد جمعية وطنية تشبه إلى حد بعيد الجمعية الوطنية الفرنسية قررت المبادئ الخطيرة الآتية :

١ – العمل على إيجاد تسوية مالية لتجنيب البلاد حالة الإفلاس .

٢ – منح مجلس شورى النواب حق محاسبة الوزراء ، والإشراف العام على أعمالهم فى وزاراتهم .

٣ – تشكيل وزارة وطنية مسئولة أمام المجلس النيابى الجديد .

وقد تقدموا إلى الخديو إسماعيل بهذه المطالب التى صارت فيما بعد دستور الثورة العرابية وكان من أثر هذه القرارات الصريحة أن أسقط الخديو إسماعيل الوزارة وأسندها إلى شريف ليظهر أمام الشعب بمظهر البطل بعد أن خذله الأجانب وبدءوا يضيقون الخناق عليه .

ولكن إسماعيل كان قد حفر قبره بيديه ، واصطلحت عليه جميع العوامل التى تقصيه عن عرشه فتولاه من بعده توفيق الذى جانبه التوفيق من أول يوم حكم هذه البلاد ، فلم يعمل على تحقيق أى قرار من القرارات السابقة متمشياً مع طبيعته الواغلة فى التركية ، التى لا ترى فى المصرى إلى جانبها شيئاً مذكوراً ، والتى أخذت تمكن للضباط الأتراك ، وتسند إليهم المناصب الحيوية فى الجيش .

وهنا التقت رغبتا الشعب والجيش ، واتحدت القوتان ، ورحب عرابى ورفاقه بالدفاع عن حق الشعب والتعبير عن مشيئته ، فاحتضنوا المطالب الوطنية ، وأصبحوا وكلاء الأمة الحقيقيين فيما بعد .

على أن اتجاه عرابى ومسلكه يدلان دلالة واضحة على أنه كان يرمى من وراء حركته إلى الزعامة ، ورد حقوق الشعب المهدرة على يد أسرة محمد على ، فقد وجد عرابى أن محمدا عليًّا قد تنكر للشعب بعد أن نصبه ووضع الصولجان فى يده ، وأنه — وهو الدخيل على البلاد — قد أصّل لأسرته ، واغتصب لها حق الحكم ، فمن الطبيعى أن ترد هذه الحقوق إلى رجل من الشعب أو على الأقل أن تصير مقاليد الأمور إلى هذا الشعب ممثلاً فى مجلس النواب .

وقد قرأ عرابى تاريخ نابليون الذى أهداه إليه سعيد الوالى [١] وتأثر به إلى حد بعيد ، فمن المعقول أن يتطلع كما فعل نابليون إلى أن يجمع السلطة فى يديه بالتدريج ، وأن يستند فى الوصول إلى قصده بحق الشعب ، وإن أفسدت الظروف والتيارات المتقابلة اتجاهه المحمود .

إلى أن القرن الذى عاش فيه عرابى — القرن التاسع عشر — كان عصر المطالبة بالحريات وظهور الحركات القومية ، والانتقاض على السلطات الاستعمارية كما حدث فى الثورة الاستقلالية فى الهند سنة

---

(١) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٥ .

١٨٥٧ م ؛ وكان عصر المناداة بحرية الفرد وحقه فى أن يحكم نفسه بنفسه، عصراً تهاوت فيه العروش وتحطمت الصوالج ، ودكت السجون الرهيبة ، وضاعت فى غمار هذه الصيحات المدوية النظرية السائدة من « أن السلطان ظل الله فى أرضه » .

تقدم عرابى بمطالبه إلى رياض رئيس الوزارة ليحملها بدوره إلى الخديو فأحدثت عريضته التاريخية هزة عنيفة فى الدوائر الوزارية وفى ديوان الخديوى ، وفى أرجاء البلاد جميعها . وكان على عرابى أن يمضى فى خطته إلى نهايتها ، وألا يتراجع حتى لا يفقد حياته ، وتصاب حركته بضربة قاصمة .

أما الأجانب فقد وجدوا فيها صيداً ثميناً يقربهم من مرماهم ، مرمى احتلال البلاد إذ أخذ الإنجليز والفرنسيون يعملون على توسيع هوة الخلاف بين القصر والوزارة من ناحية ، وبين العرابيين من ناحية أخرى .

وتدخلوا متطفلين فيما لا يعنيهم ، وحرضوا الخديو توفيق صنيعتهم على معارضة العرابيين وسعوا سعيهم إلى ذلك ، ليوسعوا شقة الخلاف ، ويدنو المصير الذى يبتغونه ، كما فعل الإنجليز بعد إخمادهم الثورة الهندية ، وإعلانهم تبعية الهند تبعية مباشرة للتاج البريطانى سنة ١٨٥٨ م

ترى ذلك واضحاً جلياً فى تتبع الحركة، وفى حادث ميدان عابدين ، وفى افتعال مذبحة الإسكندرية ثم فى استقدام الأسطول الإنجليزى والفرنسى

وأخيراً فى ضرب ميناء الإسكندرية واحتلاله ، ومهاجمة الأراضى المصرية من الشرق ، وانتهاك حرمة الحياد فى قناة السويس ، وكسر قوات عرابى فى موقعة التل الكبير .

وكم كنا نود لهذه الثورة أن يكون ختامها غير ما سطره التاريخ ، وقد رأينا دستورها العظيم ، واتجاهها القويم .

ولكن الظروف المحيطة بها ، من شبوبها فى القرن التاسع عشر الذى بلغ فيه الاستعمار أوجه ، وذروة جبروته ، وسيادة مذهب القوة وأنها فوق الحق ، وسعى إنجلترا الدائب لتأمين مواصلاتها إلى الشرق بالتحكم فى قناة السويس ، وتثبيت أقدامها فى مصر ؛ واعتلاء عرش البلاد ملك ليس من أهلها بل هو دخيل عليها وفى الوقت نفسه صنيعة للأجانب ، واقع تحت تأثيرهم ، يسيرونه كما يشاءون ، خشية أن يطوحوا بعرشه كما فعلوا بمن سبقه

ظروف كثيرة اصطلحت على هذه الثورة فلم تعش طويلاً كما كنا نأمل ونحب ، ولكن .

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

على أن قائد الثورة لم يقبض على السلطة بيد قوية حازمة تبطش حيناً بالخونة المارقين ، وتعفو حيناً عمن ناب وأتاب ليؤمن ظهره ، ويقوى جبهته فلا ينال منها هادم أو منافق أو موتور .

فعرابى وقد وقف من الخديوى هذا الموقف كان عليه أن يدرك كل

الإدراك أن توفيقاً لن يصفو له، ولن يؤازره، وأن عامل الزمن سيكون أقوى أسلحته ، فهو ينتظر سنوح الفرصة ليتخلص من عرابى وزمرته ويقضى عليهم القضاء المبرم، فلا تقوم لهم قائمة وإن يكن ذاك التدبير على حساب مصر .

وما مصر بالنسبة لتوفيق ؟ إنه يعيش فى جو تركى ، ويحيا حياة تركية ، ويستمد سلطانه من الأتراك ، ويؤازره ويسند ظهره الأجانب من الإنجليز والفرنسيين .

ثم هو بعد لا يحس إحساس المصريين ، ولا يؤمن بحقوقهم ، إنه يعيش بمعزل عنهم فليمض فى طريقه الذى رسمه له هؤلاء الأجانب وبعد عرشه الطوفان .

ولو أدرك عرابى هذا لأقصى هذه الأسرة عن الحكم من أول وهلة ، وأخذ يسوس البلاد بعد أن يطلع الشعب على أن هذه الأسرة قد اغتصبت حقوقه ، ومكنت لنفسها بغير حق .

وأن هذه الأسرة قد أساءت إلى البلاد ، وأثرت فاحش الثراء ، وانتهكت الحرمات ، . . واستأثرت لنفسها بخير البلاد ونعيمها ، وأهدرت حقوق المصريين ، وتحيفت كرامتهم ، وبلغ بها التبذل مبلغاً كبيراً ، وإن له فى سيرة الخديو إسماعيل مادة خصبة للحكم على مسلك هذه الأسرة وزعزعة كيانها ، إن كان لها كيان فى قلوب المصريين .

إنه إن فعل لآمن الشعب بدعوته ، وأمن جبهته من خطر مستطير كان العامل الأول فى هزيمته فى موقعة « التل الكبير » وتشتيت قواته فيها .

وكان يستطيع أن يقطع خط الرجعة على الإنجليز ، بأن يظهر لهم أن هذه الحركة الشعبية موجهة إلى الخديو ، وإلى هذه الأسرة الباغية المتبذلة التى جرت إلى خراب البلاد وإفلاسها ، وتزعزع الثقة المالية بها .

وأن يؤكد للأجانب أن حقوقهم محفوظة ، وأن أعراضهم مصونة ، وأن أرواحهم مأمونة وأن أموالهم مضمونة .

وكان من الممكن أن يناشد المصريين ليعملوا على سلوك مسلك المحافظة التامة على الأجانب وشعورهم ، حتى تمر هذه الفترة الدقيقة من تاريخ البلاد .

أظنه لو فعل لما كان التدخل العسكرى من الأجانب ، أو على الأقل لأظهرهم بمظهر التعسف أمام الرأى العام العالمى .

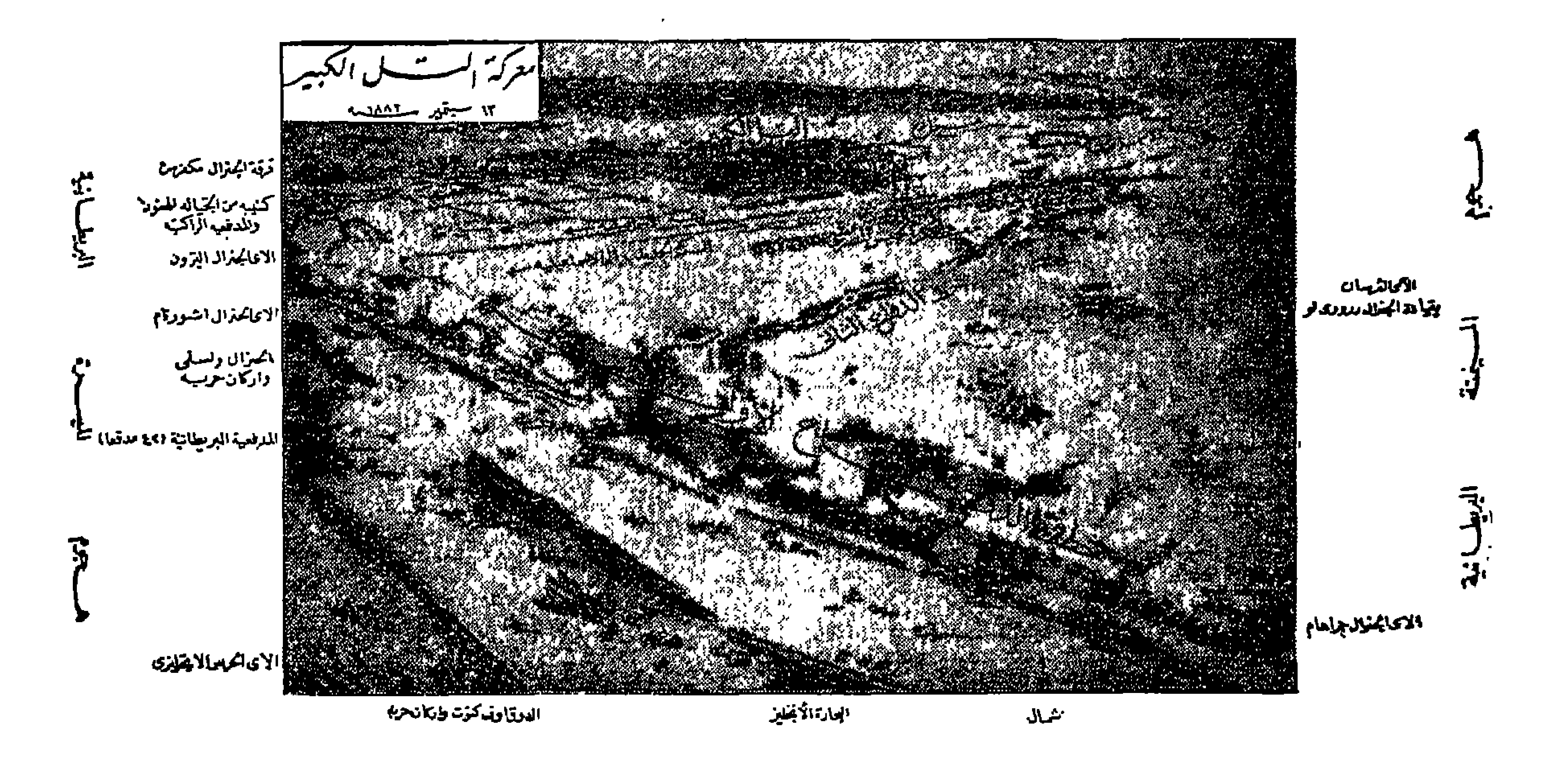
ولكن عرابى قد أوجد الفرصة للنيل من حركته ، فاجتمع عليها الخديوى وبطانته وأعوانه من المصريين ، وهيأ السبيل للأجانب ليظهروه بمظهر الضعف والتعصب ، ومهد الطريق للخونة المارقين من ضعاف القلوب ؛ ليشوهوا حركته وينضموا إلى صفوف الخديو ، ويتصلوا بالأجانب ويعينوهم على احتلال البلاد .

وليس من شك فى أن الحكومة العرابية التى رأسها البارودى بعد إسقاط

وزارة شريف قد تسلمت مقاليد الحكم فى ظروف عصيبة ، وفى عواصف هوج ؛ فأسطول العدو على مرمى البصر يحاصر الشواطىء المصرية — ويدنى البلاد من خوض غمار حرب طاحنة قد وثق من الانتصار فيها ، فالخديو وأعوانه فى قبضة يده ، والجاسوسية منتشرة ناشطة ، وكفة الجيش المصرى مرجوحة ، وكثير من الأجانب يمسكون بمقاليد الوظائف الحيوية كالجمارك وما إليها ، والقابضون على زمام الجيش ليست لهم الخبرة الحربية الكافية كأندادهم الإنجليز .

وقد أرادت هذه الحكومة أن تفعل الكثير لتخلص البلاد من المحنة التى تردت فيها ، ولكن العواصف كانت أشد عتواً وصريرها أشبه بالعويل فهذا عرابى يعمل لردم قناة السويس ولكن دلسبس الفرنسى يؤكد له حياد القناة ، وأن إنجلترا لن تستطيع القيام بعمليات حربية فيها فيتجه عرابى إلى تحصين الجبهة الغربية ، وإغفال الجبهة الشرقية اعتماداً على وعد دلسبس — ومن هذه الثغرة نفذ العدو إلى أرض الوطن .

وعرابى ينشىء خطوط دفاعه ، ويدعمها فى معركة « التل الكبير » فإذا بعض قادة فيالقه من أمثال أحمد عبد الغفار قائد السوارى ، وعبد الرحمن حسن حكمدار ٢ جى الاى سوارى ، وعلى يوسف أميرالاى ٣ جى بيادة — وحسن رأفت قومندان الطوبجية يخذلونه فى هذه المعركة الفاصلة ، ولندع عرابى نفسه يروى لنا فى مذكراته مأساة رجاله فى هذه الموقعة التاريخية



معركة التل الكبير
١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢
فرقة الجنرال مكفرسن
الاي الجنرال اشورام
الجنرال ولسلي واركان حربه
المدفعية البريطانية (٤٢ مدفعا)
الاي الحرس الانجليزي
الاي الفرسان بقيادة الجنرال دروري لو
الاي الجنرال جراهام
شمال

ذات الأثر البالغ فى مستقبل مصر فيقول « فى ليلة الأربعاء ١٣ سبتمبر سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على يوسف أنه علم من الجواسيس أن الإنجليز لن يخرجوا هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على الروبى من عمل خط الاستحكام من الحجارة ، وجمع عساكره فى نقطة واحدة .

وكانت العساكر الإنجليزية قد سارت من أول الليل ، وفى مقدمتها بعض ضباط الأركان حرب من المصريين الذين انحازوا إلى الخديو مع الإنجليز ، وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم إلى الطريق ، واستمروا سائرين إلى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل وكانت من السوارى ، تحت حكمدارية أحمد عبد الغفار وعبد الرحمن حسن ، فبدلاً من أن تنازل العدو القتال ، وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده إلى أن بلغوا محل ألاى على يوسف الذى كان خالياً من عساكرة فمروا بين العساكر فلا مانع يمنعهم وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والأمام ، وأوقعوا بالجند على حين غفلة منهم إذ كانوا راقدين فدهشت العساكر وتولاها الذهول حيث ضرب النار من خلفهم ومن أمامهم ، فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة لأنفسهم »[١] .

وهذا عرابى يقدم على وضع حد لتدخل الأجانب فى شئون مصر

---

(١) ص ٢٣ - ص ٢٤ ج ٢ .

ليحرر وطنه ، ويهيء له حياة عزيزة كريمة ولكن بعض رجال الإقطاع يخشون على جاههم ونفوذهم وضياعهم من زحف الطبقتين المتوسطة والكادحة اللتين يمثلهما عرابى ورفاقه فيتصلون بالخديو والإنكليز للكيد للثورة وإطفاء نورها من أمثال محمد سلطان رئيس مجلس النواب الذى افتتح مكتباً فى الإسكندرية — أخذ يصدر منه المنشورات الموجهة إلى الأهالى والجنود لتخذيلهم ، وبث روح الهزيمة فى نفوسهم .

وقد كانت هذه الرسائل توزع حيناً باسم السلطان ذى الهيبة والرهبة فى قلوب العامة — وتذهب إلى مشروعية دخول الجيش الإنجليزى البلاد المصرية وتسوغ احتلاله لها بدعوى تأديب العرابيين الثائرين ، وحماية العرش الخديوى ، وتثبيت حق السلطان العثمانى .

ووجهت رسائل أخرى إلى بعض الضباط الذين يقومون بعبء الدفاع فى معركة « التل الكبير » وتهديدهم بما سينتظرهم من نفى وتشريد وتقتيل — إذا لم ينضموا إلى جانب الخديو و ينفضوا من حول عرابى — وفى الوقت نفسه مُنوا إذا هم قبلوا النصيحة، وانحازوا إلى جبهته بأن يقطعهم الأراضى الواسعة ويسند إليهم المناصب الرفيعة .

وقد أضعفت هذه المنشورات التى توالت على الضباط فى ميدان المعركة معنوية بعضهم أو على الأقل بلبلت خواطرهم ، وكان لها تأثيرها السيء فى نتيجتها .

وهذا التصرف الشائن من الخديو ضد حركة وطنية ناجحة ــ كان وصمة عار فى جبينه لا ينساها له التاريخ .

وهذه الخيانة العظمى من توفيق هى التى أنهت معركة « التل الكبير » ووطدت أقدام الاحتلال فى مصر أكثر من سبعين عاماً .

إن عرابى لم يهزم فى هذه المعركة ، لأنه دافع عن الحق والعدل والمساواة ، وهى مبادئ لا تهزم ، ولا تنطفىء شعلتها الوضاءة مهما يحاول الطغاة والخونة والآثمون .

ولكن الذى هزم ، وكتب السطر الأخير فى التطويح بهذه الأسرة الغاصبة هو توفيق ؛ فقد عرف له المصريون هذا الموقف المزرى ، واحتفظوا به فى صدورهم ، وأخذوا يعملون للانتقام جيلا بعد آخر حتى حانت الفرصة ، وكان التدبير المحكم الدقيق الذى طوّح بهذه الأسرة ، وخلص البلاد من إثم عظيم ، ومنكر جسيم ، تدبير ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

لقد أثبت المصري أنه لا ينام على ثأر ، ولا يبيت على هوان ، وأنه إن أبدى سكوناً فهو السكون الذى يسبق العاصفة التى تقتلع الحواجز وتزيح العقبات ، وتنتقم من الآثم فى حق البلاد .

لقد كانت الثورة العرابية حركة وطنية صميمة عاتية قام بها لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث مصرى صميم ينحدر من الطبقة المتوسطة

العاملة يهدف من ورائها إلى أن تكون « مصر للمصريين » فلا تدخل لأجنبي ولا سيطرة لتركي .

إن عرابى أول من نادى بهذا المبدإ الخطير ، وقام على إنقاذه بكل ما فيه من عزم وقوة ، واستطاع أن يثبت هذا المبدأ فى نفوس المصريين وأن يجعله عقيدة لهم لا ينكصون عنه على الرغم مما قدموا من تضحيات جسيمة كما سنبين بعد .

ترى هذا واضحاً فى مؤازرة الكتلة الشعبية لحركته مؤازرة منقطعة النظير ؛ فقبيل قيام الحركة العرابية بأيام نقل المراقب الإنجليزى المستر كلفن الأموال من الخزانة المصرية — وتركها خالية الوفاض — فما كان من عرابى إلا أن استنجد بكرم المصريين ووطنيتهم — فأمدوه بالمال ، وكفلوا إمداد الجيش المصرى بالمؤن والماشية ، وكانوا فى ذلك مضرب المثل .

وهى ثورة تجلت فيها بطولات ، كبطولة المهندس محمود فهمى الذى قام بتحصين الجبهة الغربية فلم يقو الإنجليز على اختراق حصونها ، وأظهرت بطولة محمد عبيد الذى استشهد فى موقعة التل الكبير بعد أن دافع بفرقته دفاعاً مجيداً أمام القوات الإنجليزية ، وهى كذلك ثورة كشفت للمواطنين المخلصين مبلغ صغار المنافقين والمخادعين من أمثال محمد سلطان رئيس مجلس النواب وأحمد عبد الغفار والسيد الفقى عضوى المجلس ، وعرب الهنادى بالشرقية وعلى رأسهم حمد أبو سلطان .

هؤلاء المنافقون الذين غرّتهم الحياة الدنيا بزخرفها الباطل ، فكفروا بالوطن ومقدساته ، وارتموا فى أحضان الإنجليز ، وذهب الإنجليز ، وانضموا إلى الخديوى العدو الأول للوطن مؤملين فى إقطاعياته ومكافآته ؛ وقد بانت خبيئة نياتهم نحو أعداء الوطن فيما أقدموا عليه إثر احتلال الإنجليز مصر؛ إذ تقدم محمد سلطان وأحمد السيوفى ، ومحمد الشواربى وعبد الشهيد بطرس ، وعبد السلام المويلحى ، ومحمود سليمان (والد محمد محمود) وأحمد السيوفى بهدايا ثمينة إلى القواد الإنجليز « شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية » على حد تعبيرهم .

وليت شعرى كيف سكت عرابى عن أمثال هذه الثعابين السامة الساعية بالفتنة ؟ . كيف تركها تنفث السم الزعاف ، وتسعى بين الناس بالوقيعة ؟

لقد كان على عرابى أن يطيح بهذه الرءوس حتى يخلص البلاد من آثامها ، والقسوة فى هذه السبيل رحمة بالوطن ومستقبله .

فعرابى قام بثورة ، والثورة لا ترحم الخائن ، ولا تبقى على العضو الفاسد حماية لأهدافها ، وإبقاء على دستورها ، وتثبيتاً لإيمان ضعاف القلوب ومرضى النفوس ؛ ليس هذا فحسب بل إن ضرورة هذا الإجراء فى الثورة ناشئ من خشية الانتكاس ، ورد الفعل فى حالة الإخفاق ، وإنه للطعنة النجلاء تصيب قلب الوطن الخفاق .

وثورة عرابى ثورة على الحكم المطلق الذى لا يعمل على إسعاد

البلاد ، بل على الجرى وراء المصالح الشخصية ، والمغانم الفردية من غير أن يحفل بصالح المجموع أو يأبه لحقه المشروع .

* * *

بل هى ثورة بدا فيها للمواطنين مدى انحدار الخديوى وهوان أمره ، فقد آثر عرشه وجاهه وصولجانه على تخليد التاريخ ، فاستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير ، وحقت عليه لعنة الأجيال .

لقد استعان بدولة أجنبية ليحمى عرشه ، ورمى المصريين المحاربين للجيش الدخيل المغتصب حقوق البلاد بالمروق على الإسلام حيث يقول فى منشور له « . . . على كل مصرى يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نيتهم بالإكرام اللائق بهم ، ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم فى تقديم ما قد يحتاجون إليه من المئونة بأثمانها السائدة التى هم مستعدون لأدائها فوراً ، فمن فعل ذلك فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة ، واستوجب رضاء الله ورضا عنه ، فضلا عما يراه من المكرمة : »[١]

وظهرت طوية نفسه الأمارة بالسوء ، الواغلة فى الخيانة إثر هزيمة « التل الكبير » حين عاد إلى القاهرة عودة الشامت الحاقد ، بهذا المظهر الذى يطعن كرامة الوطن فى الصميم ؛ إذ صحبه فى مركبته من ميدان المحطة الدوق أف كنت ، والجنرال ولسلى قائد الجيش البريطانى والسيد ادوارد

(١) ص ١٣ مذكرات عرابى ج ٢ .

مالت المعتمد البريطانى ، ومن وراء مركبته الدوق أف تلك راكباً جواده تتبعه كتيبة من الفرسان الإنجليز ، واصطفت الجنود الإنجليز على طول الطريق حتى سراى الاسماعيلية ؛ وأمعن فى النذالة استعراضه الجيش البريطانى فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ م ثم إقامته حفلا ساهراً للضباط الإنجليز فى قصر عابدين فى ٣ أكتوبر ، وإنعامه على ستين منهم بالنياشين والأوسمة .

وأخيراً فإن الثورة العرابية المباركة أهاجت مشاعر المصريين ، وألهبت حماستهم ، وأهدت إلينا بطلين يصارعان قوات الاحتلال ، ويندِّدان بها ، ويهزان أعمدتها الراسخة هزاً عنيفاً ، ويعرضان بالشرف البريطانى فى المحافل الدولية ، يضحيان فى هذه السبيل بالنفس والنفيس ، لا يحفلان بوعد أو وعيد ، ولا يأبهان بقوة الامبراطورية البريطانية حتى تركا لأجيالهما كنوزاً من الوفاء والتضحية والعزة ، وإباء النفس ، ظلت تستلهم آياتها أمداً طويلا .

هذان الوطنيان هما الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد اللذان كانا من أكبر العوامل فى تهيئة الرأى العام المصرى للقيام بثورة أخرى جارفة ثورة سنة ١٩١٩ م التى سنعرض لها فى الفصل القادم .



البطل محمد فريد

الفصل الثانى

الثورة القوميّة
١٩١٩

١
قيامها ونتائجها

منذ أن وطئت أقدام الإنجليز أرض الوطن ، وأصوات النداء بالجلاء لم تخفت ولم تنقطع ؛ وزعماء مصر المخلصون يعملون للقضاء على الاحتلال الذى منيت به البلاد ، وإن انقسموا إلى فريقين ؛ أحدهما معتدل رأى أن الوسيلة المثلى لنيل البلاد حقوقها الوطنية ، السير بخطا واسعة فى طريق الإصلاح ، إصلاح الأحوال المالية المضطربة ، وإشاعة الوعى القومى بمحاربة الجهل ، والقضاء على الأمية الفاشية ، وفى طليعة هذا الفريق المصلح الشيخ محمد عبده .

أما الفريق الآخر المتطرف ، فرأى أن الإصلاح لن يكون ، ولن يؤتى ثماره ، ولن يتقدم جاداً إلا إذا جلا جيش الاحتلال ، وانزاح كابوسه الجاثم على صدر البلاد ، فإن المستعمر لن يمكن للإصلاح ولن يدفع بعجلة التقدم إلى الأمام حتى لا تدوى صيحات الحرية والاستقلال ، وعلى رأس هذا الفريق الحزب الوطنى الذى ألفه الزعيم مصطفى كامل .

ولكل فريق منهما وجهة نظره ، ووجاهة منطقه ؛ وأياما كان الأمر

فقد سار الفريقان فى طريقهما ، وعملا جادين لدعم خطتهما ، وإنجاح مسعاهما ؛ وفى هذه الفترة ما بين (١٨٨٢ — ١٩١٨م) عبئ الشعور القومى، والتهبت حماسة الشعب المصرى، وأصبح لا مندوحة له من الانفجار للتعبير عن شعوره الوطنى المتوفز .

وقد كان نشوب الحرب العالمية الأولى عاملا من العوامل الفعالة ، الدافعة إلى قيام الثورة القومية سنة ١٩١٩ م ففيها ارتكب الإنجليز الحماقة الأولى بإعلان الحماية السافرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م بعد أن ظلت مقنعة سنوات طوالا بحجة انضمام الترك إلى الألمان المعسكر المعادى للحلفاء ، وهذا هو النص الرسمى للحماية (يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية أهلها ومصالحها) .

وقد كان الأحرى بالإنجليز الذين أعلنوا مراراً أنهم لم يقدموا على الاحتلال إلا لتثبيت العرش الخديوى ، وأنهم سيجلون قريباً عن مصر كما يبدو فى أول منشور دورى أرسله لورد جرانفيل Lord Granville وزير الخارجية البريطانية إلى معتمدى الدول عقب احتلال البلاد فى



الزعيم مصطفى كامل

٣ يناير سنة ١٨٨٣ حيث قال فيه « إنه إذا كانت القوات البريطانية لا تزال باقية فى مصر فى الوقت الحاضر لحفظ النظام والسلام العام بها ، فإن حكومة جلالة الملكة لترغب فى سحب قواتها بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتفرغ من تنظيم الوسائل التى من شأنها توطيد سلطة الخديوى »[1] .

كان الأحرى بهم أن يعلنوا استقلال مصر ، ويرضوا الشعور الوطنى ، ولكنهم كشفوا عن طويتهم ، واستغلوا ظرف نشوب الحرب لإبطال مشروعية السيادة التركية ، والانفراد بالعمل دون منافس أو شريك .

ولعل إنجلترا قد وقع فى وهمها أن المصريين لن يرفعوا عقيرتهم ، وأن فيهم الكثير من أمثال محمد سلطان .

ولم تكتف إنجلترا بإعلان الحماية بل أخذت تتصرف فى البلاد تصرف المالك ، فساقت المواطنين إلى معارك الشام قسراً وكرهاً ، وأجبرتهم على خدمة مصالحها الاستعمارية ، والتوطيد لجشع الغزو والتوسع ، وأطلقت عليهم أمام الرأى العام العالمى لفظ « متطوعين »[2] وقد أزهقت

---

(١) عن كتاب « التيارات السياسية فى حوض البحر الأبيض المتوسط » للأستاذ محمد رفعت ص ٢٩٩ .

(٢) قدر هؤلاء العمال بما يزيد على المليون .

أرواح كثير من المصريين فى هذه الحرب التى لا ناقة لهم فيها ولا جمل .

ليس هذا فحسب بل إنها استولت غصباً على ماشيتهم ودوابهم وطعامهم فى نظير مقابل رمزى غير مجز . ثم ما كان من تدفق الجنود الإنجليز على مصر ، واتخاذها مركزاً للإمداد والتموين فى الشرق الأوسط فضاقت البلاد بهم على سعتها ، وشاركوا المصريين طعامهم وغذاءهم ومواصلاتهم ، وارتكب هؤلاء الجنود كثيراً من الحماقات فى المدن ، فضج الناس منهم بالنكير ، وزادت دواعى السخط فى نفوسهم .

ولم تحدث فى أثناء الحرب الدائرة موجات عاتية من السخط والتذمر ، ولم تندلع نيران ثورة جامحة للتدابير القاسية الشديدة التى اتخذتها القيادة العسكرية الإنجليزية من إعلان الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة العسكرية ومصادرة الصحف الوطنية ، والقبض على الأحرار والزج بهم فى المعتقلات ، وانتشار الجنود الإنجليز والاستراليين والهنود فى طول البلاد وعرضها .

ولكن ما إن وضعت الحرب أوزارها ، وعقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨م حتى فاضت الكأس المترعة ، وزاد غليان المرجل فى صدور الجماهير ، وبخاصة بعد أن أعلنت مبادئ الرئيس الأمريكى ولسن وفى طليعتها حق تقرير الأمم مصيرها ، وحكم نفسها بنفسها ، ثم تقدم رجال مصر الوطنيون الذين مثلهم سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وعلى شعراوى ، وعبد العزيز فهمى عضوا

الجمعية إلى المعتمد البريطانى السير رجنلد ونجت Sir Reginald Wingate بالسماح لمصر بأن تمثل فى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس ، وإنهاء هذه المقابلة التى تمت فى ١٣ نوفمبر على أمل انتظار رد الحكومة البريطانية على هذا المطلب .

ولما طال الانتظار أرسل سعد زغلول إلى القيادة العسكرية طالباً السماح له بالسفر فردت عليه فى ٢٩ نوفمبر بأنه « قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه فى الوقت الحاضر ، ومتى زالت الصعوبات بادرت بإعطائه وصحبه الجوازات المطلوبة » .

ومعنى هذا الرد هو الرفض ، وتعويق سفر الوفد المصرى إلى باريس حتى لا يرتفع صوت لمصر فى مؤتمر الصلح .

وجواباً على هذا الرفض الصريح تقدم الوفد المصرى بنداء إلى معتمدى الدول الأجنبية ننقله إلى القارئ ، لأننا نعتبره دستور الثورة القومية جاء فيه : —

١ — تطالب مصر بالاستقلال التام .

(ا) لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم .

(ب) ولأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الإستقلال ، بل هى قد سفكت فى سبيله دم أبنائها ، ولقد كان ما حازته من النصر فى ميدان

القتال كافياً لرد السيادة إليها لولا إجماع الدول العظمى فى سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١م وإكراهها على تقليل مطامعها إلى أدنى حد ممكن ، وجعلها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط ، وهو مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام .

(حـ) ولأن مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا ، وهو رباط السيادة الاسمية ، إذ أصبحت تركيا بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة .

(د) ولأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى ، وأحوالها المادية والأدبية .

(٢)

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وأن تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلاد الخاصة من جهة ما للأجانب فيها من المصالح ، وأن تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية ، كما كانت تلك عادتها فيما مضى .

(٣)

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فإنها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد ، مع صيانةالمصالح المنظور فيها، وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر ، غاية فى الإخلاص ، والمجاملة .

(٤)

تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعاً قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤م ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى .

(٥)

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس .

(٦)

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة عصبة الأمم ، وأن تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث .

* * *

ونظرة فاحصة فى هذا البيان تطلع المؤرخ على مدى الاعتدال بل التهاون الذى سيطر على أعضاء الوفد المكون آنذاك ، فقد نص فى مطلب تمتع البلاد بالحياة الدستورية على مراعاة مصالح الأجانب ، ثم الاستعانة بالخبراء الغربيين فى إصلاحها الذى تعتزمه ، وكان الأحرى ألا تنص على ذلك نظراً لأن الحياة الدستورية إنما تقوم فى روحها على حماية المصالح الشعبية ، وصيانة حقوق الأمة ، أما الاستعانة بالأجانب فإنها لا تحتاج إلى نص فإيرادها على هذا الوضع فيه إشعار بقصور الوطنيين ، وتثبيت أقدام الأجانب .

ونص فيه كذلك على مراعاة قيود الامتيازات الأجنبية، تلك الامتيازات البغيضة التى ضجت منها البلاد وعانت البلاء الأكبر ، والتى أصبحت سبة فى جبين مصر إذ أنها تهدر حقوق الإنسان المشروعة من الحرية والعدل والمساواة .

ولست أدرى كيف انحرف قلم الكاتب ، وانحدر تفكير وكلاء الأمة بتذييل هذا النص بهذه العبارة الموغلة فى الضعف والخور ، « وتكون فيما تفرضه من ذلك (أى التعديل) واسعة الصدر غاية فى الإخلاص والمجاملة ؟

فما سعة الصدر ، وما المجاملة ، إلا التفريط فى حقوق الوطن ! !

وينص كذلك على « المراقبة المالية » وعلى « صندوق الدين » فكيف يتأتى هذا النص ، وفيه نوع من الوصاية الأجنبية أو هو الوصاية بعينها ؟

وكان من الطبيعى والحال هذه ، أن تتعدد الاجتماعات والمشاورات وإصدار المنشورات الوطنية لتبصير المصريين بما يجد من الأمور ، وما يقتضيهم من اليقظة والتأهب ، لنيل حقوقهم وإجلاء الغاصب .

ومما قوى الجبهة الوطنية ذلك الموقف العظيم الذى وقفه حسين رشدى رئيس الوزارة المصرية ، مؤيداً المطالب الوطنية فى كتاب استقالته الذى رفعه إلى السلطان أحمد فؤاد ، ذلك الكتاب التاريخى الذى ننقله إلى القراء مفاخرين بوطنية هذا الرجل ؛ قال : ـــ

« عند ما أخذت على عاتقى أمام ضميرى ، وأمام وطنى ، وأمام التاريخ ، مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهداً أساسيًّا أن أطلب من الحكومة الإنجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات

أن تبتدئ طلبت من الحكومة الإنجليزية بعد تصديق عظمتكم أن تسمع أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف إلى ما بعد الصلح ؛ على أننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده . فلهذه الأسباب أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، وأن زميلى عدلى يكن الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى يتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم شخصياً استعفاءه من وزارة المعارف العمومية » .

وبعد هذه الاستقالة تحرجت الأحوال فى البلاد ، وأنذر الجو بهبوب العاصفة ، ووجدت السلطة العسكرية البريطانية ألا محيص من أخذ الأمور بالشدة ، وكان أن وجه القائد العام الإنجليزى إلى أعضاء الوفد الإنذار التالى فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ م « وعلمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن أنذركم بأن أى عمل يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

ومعنى هذا الإنذار تمسك الحكومة الإنجليزية بالحماية على مصر ، وعدم اعترافها بالحقوق الوطنية ، وقد كان هذا الإنذار بمثابة الشرارة الأولى

فى اندلاع لهب الثورة إذ أن أعضاء الوفد لم يكترثون لهذا الإنذار ، وطيروا ردّاً عليه برقية إلى رئيس الوزارة البريطانية (لويد جورج) وكان من أثر ذلك نفى سعد زغلول وثلاثة من صحبه إلى مالطة فى ٨ مارس ثم هبوب العاصفة الجائحة التى لم يعرف تاريخ الثورات لها مثيلا . فقد شملت جميع الطبقات وجميع الموظفين وجميع الطلبة والرجال ، والسيدات والشيوخ والمثقفين والعلماء والأميين والصناع والزراع ، وثار البركان وتطاير شواظه ، وبلغ أعنان السماء . وقابلت السلطة العسكرية هذا الثوران بأقسى أنواع الشدة ، والجبروت والوحشية من غير مراعاة للإنسانية أو اعتراف برحمة أو شفقة ! فأطلقت المدافع الرشاشة على صدور المطالبين بالحرية والاستقلال ، وفتحت أبواب المعتقلات والسجون الرهيبة ، وملأت بها الأحرار ، واستخدمت الطائرات الحربية فى القمع والتقتيل ، وداست حرمات المساكن والمساجد ، وانتهكت الأعراض من الجند المرتزقة المجلوبين من المستعمرات البريطانية .

وكلما اشتد القمع ، وزداد عدد الضحايا والشهداء غلت مراجل الوطنية واشتعل لهيبها ، واستعر أوارها إيماناً من هؤلاء الثوار بأن شجرة الحرية لا تسقى إلا بالدماء ، وأن الحياة من غير كرامة كلا حياة ، وانتشرت على الألسنة هذه العبارة « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . لقد ضرب ثوار سنة ١٩١٩ أروع الأمثلة على التضحية ، وإرخاص

الحياة فى سبيل العيش الكريم . إن قرى بأكملها قد أحرقت ، وشرد أصحابها ، وانتهكت حرمات أسر عريقة ، وأقيمت محاكمات عسكرية قضت على كثير بالإعدام والجلد والسجن .

حدث كل هذا ، وأفظع منه ، وعلى الرغم من هذه الجرائم التى لطخت صفحة الاستعمار فى مصر لم تلن قناة الشعب ، ولم تهن عزيمته بل ظل صامداً أمام هذه النكبات التى حلت به والأرزاق التى حرم منها .

ويكفى أن نورد هنا ما لاحظه أطباء مستشفى القصر العينى عند فحص الجثث التى كانت تنقل إلى المستشفى عقب الاعتداء الوحشى عليها من البريطانيين ، قال هؤلاء الأطباء فى كتاب رفعوه إلى مدير مصلحة الصحة العمومية ما نصه :

« نحن الموقعين على هذا أطباء مستشفى قصر العينى ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الأهلية نتشرف برفع هذا لجنابكم :

إنه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة فى تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقاً ، وشوش عليهم فى اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها ، خصوصاً وأن بين المصابين أطفالا ونساء قتلى وجرحى لا يمكن مطلقاً حصول أى تعد منهم نحو السلطة وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب إصابات خطرة متهتكة فى البطن والصدر مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان

بغير مبالاة واعتباطاً ليس الغرض منه كما هو اللازم مجرد تخويفهم وتفريقهم مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزافاً .

لذلك نحتج أشد الاحتجاج على هذا ،ونطلب من جنابكم بصفتكم مديراً عاماً لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الإختصاص منعاً لما ينتج عن مثل هذه الأعمال فى المستقبل خصوصاً وأن العاطفة التى دفعت المتظاهرين إلى عملهم هى عاطفة بشرية توجد فى كل الأمم

توقيعات . . . .

وقد ظلت الثورة على حدتها ما يقرب من عام ، وإن لم تخمد جذوة الوطنية بعد ، إذ كانت تنتهز الفرص ، وما أكثرها لقيام المظاهرات الصاخبة التى تعبر عن شعور المصريين نحو جيش الاحتلال إلى أن كان مشروع ملنر الذى رأى ألا مندوحة من الاعتراف بخطل الحماية وأنها علاقة غير مرضية .

* * *

ويجدر بنا الآن وقد بلغنا هذا الشوط من الثورة أن نتوقف قليلا لنحكم على نتائجها وما أدته للوطن من خدمات .

أول ما أدته هذه الثورة أنها خلقت رجلا كسعد زغلول ليكون بطلها

الأول ، فكلنا يعلم أن سعد زغلول لم يكن قبل الثورة الوطنى المتطرف بل كان من فريق المعتدلين الذى يذهب إلى التفاهم مع الإنجليز حتى يمكن المضى فى طريق الإصلاح الضرورى لتقدم البلاد ، والنهوض بالمواطنين .

ونجحت الثورة فى تحقيق الهدف الذى قامت من أجله وهو إسماع الرأى العالمى صوت مصر بحقها فى الحرية والاستقلال ، إذ سمح للوفد المصرى بمغادرة البلاد إلى باريس حيث مؤتمر الصلح المنعقد هناك وذلك فى ٧ أبريل سنة ١٩١٩ م .

ومن نتائج الثورة الخطيرة محاولة الإنجليز تغيير موقفهم فى مصر ، فأرسلوا بعثة ملنر Lord Milner التى قاطعها الشعب الثائر مقاطعة تامة ، فأخفقت فى مهمتها كل الإخفاق واضطرت إلى العودة إلى إنجلترا ، ثم ما كان من سفر الوفد المصرى من باريس إلى لندن للمحادثة مع بعثة ملنر ، وتقدم الوفد المصرى بمقترحاته فى شأن معاهدة بين مصر وإنجلترا ، وعرض مشروع معاهدة من جانب بعثة ملنر الإنكليزية ، ثم ظهور بوادر الانقسام بين أعضاء الوفد مما حدا إلى الاحتكام إلى الأمة المصرية فى مشروع المعاهدة التى تقاربت فيه وجهات النظر المصرية والإنجليزية وهو مشروع لا أدرى كيف انزلق أغلب أعضاء الوفد إلى قبوله بعد أن ضحت البلاد ما ضحت ، فهذا المشروع حماية مقنعة وهى شر من السافرة ، فمع اعترافه باستقلال مصر قيده بقيود غاية فى

الغرابة منها منح إنجلترا حقوقاً وامتيازات لصيانة مصالحها ومصالح الأجانب ، وعقد محالفة مؤبدة مع إنجلترا ، وتعهد مصر « بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، أو توجد صعوبات لإنجلترا ، وألا تعقد مع أية دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح الإنجليزية .

وكذلك حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية .

ثم تعيين مستشار مالى وموظف بوزارة الحقانية لضمان حقوق الأجانب وديونهم ، وجعله لممثل إنجلترا فى مصر مركزاً ممتازاً ، ويتقدم سائر الممثلين الأجانب ، ثم عدم تعرضه لموضوع السودان .

قبل نفر من المفاوضين المصريين هذه القيود الثقيلة فى غير تبصر أو ترو ؛ على أننا نحمد للشعب المصرى يقظته ، فقد أورد تحفظات على هذا المشروع رفضها الجانب الإنجليزى ، وله الحق فى أن يرفض ، فقد هيأ له الوفد المصرى المفاوض فرصة الرفض بعد أن لمس دبيب الخلاف بين أعضائه وكلاء الأمة المفوضين منها ، هذا الخلاف الذى أشار إليه ملنر فى تقريره بقوله « وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعاً وقصداً » [١]

ومن المؤسف أن قبول هذا المشروع من الجانب المصرى كان الصك

---

(١) عن تاريخ المفاوضات المصرية للأستاذ شفيق غربال ج ١ ص ٨١ .

الذى دارت حوله جميع المفاوضات المقبلة مع إنجلترا ، وهو نقطة الضعف فى نتائج الثورة القومية .

ولعل من نتائج الثورة البارزة ، اليقظة الاقتصادية ، فإن المصريين رأوا أن مدافعة الاحتلال من شعب أعزل لن تجدى إلا إذا حورب المحتل حرباً اقتصادية ، وعمدت البلاد إلى الاعتماد على نفسها ، والأخذ بنظام الاكتفاء الذاتى ، وكان أن نجحت فكرة الدعوة إلى إنشاء « مصرف مصر وشركاته » على يد طلعت حرب ورفاقه بعد أن أخفقت قبل ذلك بسنوات ، فتم تأسيس هذا المصرف سنة ١٩٢٠ م. ومن نتائجها الواضحة اشتراك المرأة المصرية اشتراكاً فعلياً فى المطالبة بحقوق الوطن ، وأخذها بأسباب السفور بعد أن ظلت أمداً طويلا قعيدة البيت ، بعيدة عن نور المعرفة .

فالثورة القومية فى سنة ١٩١٩ كانت إذن نقطة التحول فى تاريخنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى ولو عمل رجالات مصر على أن يفيدوا منها ، وألا يجعلوا للأهواء الشخصية سبيلا إلى نفوسهم لتغير وجه التاريخ ، ولما عانينا هذه المعاناة الطويلة ، وعرضنا بلادنا لهذه التجارب القاسية التى سنأتى على مجملها بعد

٢

ما بعد الثورة إلى عقد المعاهدة

أشرت فى الفصل السابق إلى الخلاف الذى دب بين صفوف الأعضاء البارزين فى الأمة وقد بدا هذا الخلاف بأجلى معانيه بين عدلى وسعد عند إقدام عدلى رئيس الوزارة سنة ١٩٢١ م على إجراء محادثات بينه وبين إنجلترا لتصفية العلاقة بينها وبين مصر والتحرر من الحماية ... وتمسك سعد برئاسة الوفد المفاوض لأنه زعيم الشعب والموكل عن الأمة ، ورفض عدلى هذه الرغبة لأنه رئيس الوزارة المسئول ، ومن حقه رئاسة الوفد المفاوض وأخذ الخلاف مظهر العنت والعناد ، وانتهى بأن مضى عدلى فى خطته وسافر إلى لندن على رأس وفد كونه حيث أجرى هذه المحادثات التى سميت مفاوضات عدلى — كيرزون والتى انتهت بالإخفاق ثم استقالة عدلى .

وكان من الطبيعى أن تخفق لأن سعداً ومن ورائه الشعب المصرى لايؤيد المفاوض ويسلبه حق التفاوض باسم البلاد ، ولأن بريطانيا وجدت هذه الفرصة سانحة لإملاء شروطها التى لا تخرج عما قدمته من قبل وتتعارض وأمانى البلاد .

وكان من نتيجة هذا الإخفاق انتهاز بريطانيا هذا الخلاف الناشب فى الأمة ، وتقديم تبليغ إلى السلطان فؤاد ، جاء فيه « إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما تكن هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن تكترث اكتراثاً كافياً للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية فإن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تامًّا ، إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات ، وتعظيم ما لها من الحقوق ، وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها »[1] .

إلى آخر هذا التهديد الذى صيغ فيه هذا التبليغ ، ولكن الأمة لم ترضخ له واحتجت عليه احتجاجاً شديداً كان من نتائجه اعتقال السلطات البريطانية سعداً وصحبه ونفيهم إلى سيشل .

كان هذا النفى الآية الأولى على الضعف البريطانى أمام الكتلة الشعبية القوية المتماسكة والحافز الأول لظهور هذه الكتلة بمظهر المقاومة المنظمة

---

(١) عن كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ج ١ ص ١٢

الحكيمة ، المقاومة التى تمثلت فى عدم التعاون مع البريطانيين حتى يشعروا بالعزلة ، وعدم قبول تشكيل الوزارة أو العمل مع الرؤساء البريطانيين .

وكذلك فى مقاطعتهم ؛ مقاطعة مصارفهم والتعامل المالى معهم ، ومقاطعة بضائعهم وسفنهم ، وشركات تأمينهم .(١)

وانتشرت هذه الدعوة انتشاراً قوياً، وظل منصب الوزارة شاغراً أكثر من شهرين وظهرت إلى الوجود حوادث اغتيال البريطانيين ومن والاهم ، هذا الموقف الفذ من جانب المصريين كان على الإنجليز أشد وقعاً من الثورات التى تقدمت ، وأزهقت فيها الأرواح فقد تزعزع مركزهم أمام الرأى العالمى ، فعملوا بكل الوسائل للخروج من هذا المأزق الحرج ، ففاتحوا ثروت فى تولى الوزارة ولكنه اشترط شروطاً لقبولها ، هذه الشروط التى أدت إلى تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من الجانب البريطانى ولم تقبله مصر وإن أضحى أساساً لنظام الحكم فيما بعد .

ويقينى أن ثروت لو غلا فى موقفه ، واشتد بعض الشدة ، وآزره فى موقفه غيره من الوطنيين المعتدلين من أمثال عدلى لتغير الموقف ، وكسبت مصر كسباً أكبر ، . . . وحصلت على شروط أفضل ، ولما تحرجت الأمور هذا التحرج بعد صدور هذا التصريح .

---

(١) تشبه هذه الحركة « العصيان السلمى » أو « عدم التعاون » الذى نادت به الهند سنة ١٩١٩ م وزادت حدته بعد إعلان مشروع « منتاجو » ينظر كتاب « باكستان فى ماضيها وحاضرها » العدد ١٣ من مجموعة « اخترنا لك » .

قد يرى ثروت أن هذا كان أقصى ما يمكن الحصول عليه فى هذا الظرف ، وقد يكون له العذر لأن عدلى فى أثناء مفاوضته مع كيرزون طالب بمثل هذه الشروط لتكون عربوناً للتفاهم الإنجليزى فيما بعد .

ولكن الموقف العظيم الذى وقفه الشعب من الحماية كان له أقوى سناد ، وأمنع درع .

إن استقراء تاريخ ما بعد ثورة سنة ١٩١٩ م يسترعى انتباه المؤرخ منه ثلاثة أمور .

الأول — أن جوهر الشعب سليم ، وأنه لا يحفل بأية تضحيات وإن غلت ، للحصول على حقوقه ، ولكن الذى يوهنه ، ويضعف جبهته ما يحدث من انقسام بين رجالاته ، هذا الانقسام الذى بدا كثيراً فى ساعات العسرة التى تتطلب الاتحاد والتآزر ولم الشمل ؛ مما كان وبالا عليه ، فهو الثغرة التى ينفذ منها عدوه للتنكيل به ، واغتصاب حقوقه .

الثانى — أن الملك فؤاد الأول كان نزاعاً إلى الحكم المطلق ، وعدم الاعتراف بالشعب وحقوقه وأنه مصدر السلطات ، فكان حرباً على الوزارات الشعبية وعوناً على وأد الدستور ، وانتهاك حرماته ، واتخذ هذا ذريعة لإقالة الوزارات أو إشعارها بالحرج فى أوقات دقيقة عصيبة لها أثر على مستقبل البلاد . وكان نزوعه هذا وحرصه على العرش ، وخوفه على مصيره كلها جعلت منه حليفاً للدولة المحتلة ، وحرباً على الشعب المصرى .

الثالث – الروح الاستعمارى المتطرف الذى كان يسيّر السياسة الإنجليزية فى مصر آنذاك فهو روح الإذلال ، والتمكين للاحتلال ، منتهزاً كل فرصة للانتقاص من الاستقلال ، وتحطيم معنوية الرجال ، الروح المتمثل فى كرومر واللنبى .

هذه الأمور الثلاثة أو الدوافع ، من الانقسام فى صفوف الزعماء والملكية المستبدة والروح الاستعمارى هى التى سيطرت على الموقف فى مصر ، وزادته تعقيداً ، ووضعت الجبهة الشعبية موضعاً حرجاً زاد من تضحياتها وكفاحها .

فالانقسام المتمثل فى تعدد الأحزاب التى لم يكن لها من غاية إلا النفعية والمآرب الشخصية بدأ بصورة واضحة بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، لقد كانت البلاد فى أثناء ثورة سنة ١٩١٩ م متحدة لم تعرف غير الحزب الوطنى والوفد المصرى ثم وجد حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ وقد كان أعضاؤه فى أكثر مواقفهم يعملون للوصول إلى الحكم بأى ثمن ، وعلى حساب مصلحة البلاد العليا ، وهو الحزب الذى انتهك حرمات الدستور واستباح مقدساته ، وقال عنه أحد رؤسائه هو عبد العزيز فهمى « إنه ثوب فضفاض » فردد بقوله هذا ما وصمه به المحتلون ، ومثل رئيسه الآخر محمد محمود على مسرح السياسة المصرية الدكتاتورية الحمقاء ، فأطلق على نفسه « ذا القبضة الحديدية »

وأوقف العمل بالدستور .

ثم أوجد حزب الاتحاد فى يناير سنة ١٩٢٥ وهو الملكى المنزع والمولد ، فحزب الشعب سنة ١٩٣٠ البعيد عن روح الشعب .

أحزاب مصطنعة فى أوقات حرجة ، فالبلاد تمر بأزمة تلو أزمة ، وتتعرض لإحراج إثر إحراج ، وكان الأحجى بالزعماء أن يتكاتفوا حتى تنال البلاد حقوقها وتظفر بحريتها ، وأن يضعوا كل أولئك نصب أعينهم ولكنهم آثروا عليها منافعهم العاجلة ، وكان انقسامهم شراً من الاحتلال .

حقاً إن مصر لم تضع ثقتها إلا فى زعيم الأغلبية وهو سعد زغلول ، وقابلت الأحزاب الأخرى أسوأ مقابلة ؛ فحاربتها حرباً لا هوادة فيها ، ولكن ذلك كلفها الكثير ، وأرجأ حل القضية المصرية سنوات وسنوات .

وقد عرض وجود هذه الأحزاب البلاد لأخطار جسيمة ، فتت فى عضدها ، وهزت من كيانها ؛ فسيطر على البلاد داء الوصولية العضال ، فوجد فيها أمثال زيور ذلك الرجل الذى فرط فى حقوق البلاد ، وطأطأ رأسه للإنجليز « وسلم البضاعة إليهم » ، إن رئاسته للوزارة كانت أسوأ رئاسة ، وعهده أبغض عهد مر بالبلاد ، فقد أسندت إليه الرئاسة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عقب مقتل Sir Lee Stack سردار الجيش المصرى ، وحاكم السودان العام ، ورفض حكومة سعد زغلول الإنذار البريطانى الموجه من اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى لما فيه من

التعسف ، واغتصاب حقوق البلاد فقد طلب إلى الحكومة :

١ ــ أن تقدم اعتذاراً كافياً وافياً عن الجناية .

٢ ــ أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ، ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

٣ ــ أن تمنع من الآن فصاعداً ، وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ــ أن تدفع فى الحال حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ ــ أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

٦ ــ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

٧ ــ أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

واختتم هذه الطلبات بقوله « وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة

مصالحها فى مصر والسودان .

وقد احتج البرلمان على هذه الطلبات لما فيها من تحيف للاستقلال ، وخنق لاقتصاد البلاد وكان يكفى فى هذا الحادث أن يقدم الاعتذار ، ويتعقب الجناة ، ويدفع تعويض مناسب ، ولكن يخيل إلى أن الحكومة الإنجليزية استغلت هذا الموقف لتحقق مآربها وتكشف عن طويتها نحو مصر وليس بالمستبعد أن تكون هى المحرضة من بعيد على هذا القتل لتصل إلى غايتها من إبعاد المصريين عن السودان ، والانفراد بالعمل فيه ، والتحكم فى منابع النيل ذات الأهمية الكبرى لمشروعاتها الاستعمارية السياسية والاقتصادية ؛ وإلا فما العلاقة بين قتل فرد ، والتنازل عن حقوق مصر فى السودان ؟

ولكن ماذا كان جواب زيور — المحسوب على مصر — على هذا الإنذار بعد رفضه من رئيس الحكومة السابق وزعيم الشعب سعد زغلول ؟ إنه الجواب الذليل الآتى نصه .

« يا صاحب الفخامة — أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بإرسالها إلى فى هذا اليوم ، وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها ، وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية

قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة، ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم » .

وعلى أثر صدور هذا الجواب استقال وزيران هما عثمان محرم وأحمد خشبة احتجاجاً على تسليم الوزارة بالمطالب البريطانية .

وقد أنفذت الحكومة البريطانية ما توعدت به مصر فى هذا الإنذار على الرغم من العثور على الجناة ، وتنفيذ أحكام قاسية عليهم ، إذ شنق سبعة ، وحكم على الثامن بالأشغال الشاقة المؤبدة — وحبس التاسع سنتين . . . .

ولم تكتف هذه الحكومة الزيورية الخائنة بما فرطت من حقوق البلاد بل زادت الطين بلة بأن سلمت واحة جغبوب الإيطالية فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، والتى وثقها برلمان صفيه إسماعيل صدقى سنة ١٩٣٢ م .

والحق أن هذه الفترة كانت أدق فترة عرفتها البلاد ؛ فتعرضت لكثير من الضغط البريطانى وإرسال البوارج الإنجليزية إلى المياه المصرية تهديداً وترهيباً ؛ وكانت دار المندوب السامى مهبط الوحى ، ومصدر الحكم ، رأيها هو الرأى الأعلى ، وتوجيهها هو التوجيه المحبب ، فلا راد لحكمها ، ولا خروج على تلميحها ، ومن هنا قصدها ضعاف النفوس ، وارتمى فى أحضانها المستوزرون وطلاب الحكم ؛ ولولا الطبقتان المتوسطة والعاملة (اللتان أطلق عليهما أصحاب البيوتات والمحتلون الرعاع) لانحدرت البلاد

إلى الهاوية ، ولما أمسكنا بالبقية الباقية .

فليس عجباً أن رأينا الدستور فى هذه الحقبة كان على مصر نعمة ونقمة ، نعمة ؛ لأنه عصم بعض الحقوق ، وأوجد فى الشعب روح النضال ، ولم يسلمه إلى اليأس ، وكان العابث به أول خارج على الشعب ، والويل لمن يخرج على الشعب ، إنه لا يلقى إلا المهانة والسخرية والاستهزاء ونقمة ، لأنه أوجد ثغرة الحزبية والأحزاب فى وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إلى الاتحاد ، والتمسك بالعروة الوثقى التى لا انفصام لها .

لقد وجد دستور سنة ١٩٢٣ م ثم أضحى حبراً على ورق فلم تلتزم حدوده ولم يعمل بمواده ، فالأمة فيه مصدر السلطات ، ولكن الملك من ناحية ودار المندوب السامى من ناحية أخرى كانا فى الأعم الأغلب مصدر هذه السلطات ، وعطل الدستور مرات ومرات بالتأجيل تارة ، والإيقاف تارة ، والتغيير تارة أخرى كما حدث فى سنة ١٩٣٠ م التى استحدث فيها صدقى دستوره العجيب .

وكان صدور الدستور ، وتولى الأقليات الحكم ، وإجراء الانتخاب وسيلة من وسائل إفساد الذمم ، وإماتة الضمائر ، والتحايل على القانون حتى رأينا بعضاً من محترفى الانتخاب يأخذون فى الترويج للمرشح الذى يؤجرهم نصيباً أوفى بل يشتركون فى تزييف إرادة الناخبين .

ورأينا كثيراً من المندوبين يعملون لصالح بعض المرشحين متجاهلين

رأى المجموع ورأينا بعض وزراء الداخلية يتدخلون لإنجاح مرشحيهم ، متخذين رجال الإدارة عوناً لهم على تنفيذ مآربهم وخدمة أحزابهم .

وعرفنا إقطاعيين يسوقون أجراءهم سوقاً إلى مقار اللجان ، ليدلوا بأصواتهم فى صالح مرشحيهم ، ومن يؤيدون حكم الإقطاع وأهداف الرأسمالية .

وعاصرنا انتخابات زيفت جميعها لصالح الوزارة القائمة ، والملكية المستبدة الطاغية .

هذه بعض سوءات الحزبية والحكم النيابى فى مصر ، ولعل أبرزها تحكم حزب الأغلبية فى مرشحيه تحكماً يسلبهم الحرية فى إبداء الرأى ، ويفرض عليهم وجهة النظر التى يراها .

ومن الحق أن نذكر بالخير ما لمسه بعض المؤرخين من نضج الوعى القومى فى بعض دوائر الانتخاب ، واستمساك النواب الوطنيين ببعض آرائهم ، ولكن هذا يدخل فى عداد النادر الذى لا حكم له فى ميزان المؤرخ الدقيق .

٣

ختام الثورة القومية

ظلت الأمور فى مصر على حالها من القلق والاضطراب ، من صراع بين القصر والشعب ، وكفاح قائم بين الاحتلال والجمهرة الشعبية حتى كانت سنة ١٩٣٥ حيث قامت البلاد تحتج على تصريح صمويل هور وزير الخارجية البريطانى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ الذى جاء فيه « لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها فنحن — بحسب تقاليدنا — لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة ؛ أجل ! إننا عند ما استشرنا أشرنا بعدم إعادة دستور سنة ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح ، والثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة » .(١)

واشتدت حركة المظاهرات فى طول البلاد وعرضها منادية بالحرية والاستقلال ، ومقاطعة الاستعمار وقد استشهد بعض طلاب الجامعة وغيرهم ، فرأت بريطانيا ببعيد نظرها أن تهدئ من ثورة الشعب ، وبخاصة وأن الحرب الإيطالية الحبشية قد نشبت ، ونذر الحرب العالمية الثانية كانت تلوح فى الأفق ، وأن النصر بدأ يتزعزع سلطانه بمرض

---

(١) تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية للأستاذ شفيق غربال ج ١ ص ٢٦٧

الملك فؤاد ، وصغر سن ولى عهده فاروق .

كان لا بد لانجلترا من أن تؤمن ظهرها فى الحرب القادمة الوشيكة الوقوع ، وأن تؤيد قيام جبهة وطنية ، وتدخل مع مصر فى مفاوضة لإنهاء حالة الاضطراب السائدة ، واكتساب مشروعية بقاء جنودها فى مصر .

ولم تجد بريطانيا صعوبة كبيرة فى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ التى لم تكن إلا تحويراً ضئيلاً للمحادثات السابقة، محادثات ثروت تشمبرلن، ومحمد محمود ــ هندرسن ، ومفاوضات النحاس ــ هندرسن .

واستطاع المندوب السامى البريطانى السير مايلز لامبسون قيادة دفة المفاوضات قيادة موفقة من وجهة النظر البريطانية ، وأن يكسب القوات البريطانية مشروعية الإقامة فى مصر ، وأن يظفر لبلاده بالتحالف المؤبد مع مصر ، فكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ م أقرب إلى المحالفة والدفاع المشترك منها إلى المعاهدة ، ليس هذا فحسب بل جعلت هذه المعاهدة لبريطانيا مركزاً ممتازاً فى مصر ، فيتقدم سفيرها سائر المعتمدين الأجانب، وانتهكت حرمة الحياد فى قناة السويس ، وهى بعد لم تتقدم خطوة فى الاعتراف بحقوق مصر فى السودان التى اغتصبها الإنجليز .

وقد كان الارتباط بهذه المعاهدة بين مصر وبريطانيا جناية ارتكبت فى حق البلاد من وجهة النظر المصرية الأصيلة ، إذ أنها سوغت مشروعية

الاحتلال ، وأضعفت مركز مصر عند ما طالبت بالجلاء التام أمام مجلس الأمن ، وفى المحادثات التالية .

أقول ذلك لأن سوريامثلا استطاعت أن تسبق مصر فى جلاء القوات الفرنسية عنها لأنها لم ترتبط مع فرنسا فى سنة ١٩٣٦ بالمعاهدة التى كانت معروضة عليها فجعل هذا الموقف حقها واضحاً ومكتسباً عند عرض قضيتها على مجلس الأمن .

ويخيل إلى أن التهديد الذى سبق المفاوضات فى سنة ١٩٣٦ من الجانب البريطانى وفتور الروح المتأججة فى نفوس القائمين بثورة سنة ١٩١٩ م كان لهما دخل كبير فى عقد هذه المعاهدة التى أطلق عليها معاهدة « الشرف والاستقلال » وما أبعدها عن هاتين السمتين !! وأيا ما كان الأمر فقد كانت هذه المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال وختاماً للثورة القومية التى قامت قبل ذلك بسنوات .

وقد كان الأجدر بممثلى الأمة أن يبصروا البلاد بموقفها ، وأن يعترفوا لها بأن الاستقلال الحقيقى لا يزال أمامه أشواط وأشواط ؛ حتى لا تنتشى بخمرة النصر ، وتنصرف عن الكفاح للظفر بحقوق البلاد الكاملة .

خُدّر الشعب بهذه الخطب الرنانة ، والمقالات التى أفضى بها المسئولون عن قيادته ؛ فبدأت المناوشات الداخلية ، وازداد انقسام الأمة فكانت فرصة ذهبية للقصر ومناصريه ، استغلوها لفرض إرادتهم ،

والتطويح بمطالب الشعب ، والاستهانة بحقوقه التى جاهد من أجلها طويلا .

فانشق على الوفد بعض رجاله وفى مقدمتهم أحمد ماهر والنقراشى سنة ١٩٣٧ م وبدأ الكفاح الشعبى يقوده الإقطاع بانضمام بعض ممثليه إلى الوفد المصرى ، وفى الوقت نفسه أخذ كل حزب من هذه الأحزاب يعمل لنفسه، ويوطد لسلطانه، ويجعل وجهته الأولى مصلحته الخاصة، وإن كان ذلك على حساب الدستور ، وإفساد الذمم ، وخراب البيوت ، وتوسيع سلطان القصر على حساب حقوق الشعب ، وخلل الإدارة الحكومية بتقريب الأنصار والأصهار وإبعاد غيرهم من المشهود لهم بالكفاية والاستقامة والنزاهة ، وتدخل الوساطات فى الصغير والكبير من الأمور حتى وقعت البلاد فيما يشبه الفوضى .

* * *

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ م وكانت مصر تحكم فى ذلك الوقت بحكومات الأقلية التى لا سند لها من تأييد الشعب ، والتى تتيح الفرصة للانتقاض والثورة فأخذت بريطانيا تعمل — كما فعلت فى دول الشرق العربى — على أن تكون لها حكومة صديقة فى مصر تطمئن إلى وجودها ، وتكون عاملا من عوامل الاستقرار والأمن ، والتسليم بجميع

المطالب البريطانية التى تمليها معاهدة سنة ١٩٣٦ بل أن تذهب إلى أبعد منها ، ولم تجد أمامها غير وزارة يرأسها مصطفى النحاس زعيم الأغلبية فى ذلك الوقت ، فأجبرت الملك على تولية الوزارة الوفدية كراسى الحكم ، مهددة بخلعه إن لم يوافق على هذا المطلب ، وكان أن تقدم السفير البريطانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ تسنده الدبابات البريطانية ، وكانت وزارة النحاس .

وفى خلال حكم هذه الوزارة ظهر إلى الوجود قوة الطبقتين الوسطى والكادحة اللتين تنورتا بنور المعرفة ، ونالهما شىء من الرخاء فضغطتا على الوزارة الحاكمة التى أصدرت عدة قوانين ومشروعات فى صالحها ؛ كالتوسع فى التعليم ، وتقرير المجانية فى المرحلة الأولى ، وزيادتها فى المرحلتين التاليتين ، وصدور قانون الشركات ، وخفض الضريبة المربوطة على صغار الملاك ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، واستصدار قانونى عقد العمل الفردى ونقابات العمال .

كان لا بد للقافلة أن تسير وألا تتوقف ، وأن يزداد ضغط هاتين الطبقتين ، ولكن القصر رأى فى ذلك تهديداً مباشراً لمستقبله ، فانتهز فرصة خروج مكرم عبيد ، وانشقاقه على الوفد وتكوينه حزب « الكتلة » فشجعه من طرف خفى على إصدار « الكتاب الأسود » الذى عدد فيه مساوئ الحكومة الوفدية .

واتخذ القصر من هذا الكتاب تكأة لإقالة الوزارة ، وإعادة حكمه عن طريق وزارة ممالئة .

وأعان الاحتلال القصر فى خطته بعد أن قاربت الحرب أن تضع أوزارها ، ومطالبة الحكومة بريطانيا بالجلاء عن مصر حسب ميثاق الأمم المتحدة الذى يؤكد حق الأمم فى تقرير مصيرها ، وعدم السماح لقوات أجنبية باحتلال أرض على غير رغبة من أهلها .

فكان أن ولى الوزارة أحمد ماهر رئيس « الحزب السعدى » ، وقد كان من رأى هذا الحزب الانضمام إلى الكتلة الغربية بدون قيد أو شرط مما عرض حياة رئيسه للاغتيال فى ٢٤ فبراير للحيلولة بين الوزارة وإعلانها الحرب على المحور سنة ١٩٤٥ م .

ثم تولى الوزارة محمود فهمى النقراشى ، فأخذت البلاد تضغط عليه ليطالب بحق مصر فى الجلاء ، وتعديل المعاهدة التى أصبحت « غير ذات موضوع » كما وصفها الأستاذ أحمد لطفى السيد . فتقدم بمذكرة فى هذا الشأن فى ١٩٤٥/١٢/٢٠ إلى الحكومة البريطانية فكان ردها مخيباً لآمال البلاد ، إذ تمسكت بالوضع القانونى الذى يؤكده العقد المبرم بينها وبين زعماء مصر مجتمعين فى سنة ١٩٣٦ م فقامت مظاهرة ضخمة من الطلاب قتل فيها كثير، وأدى هذا الحادث المؤسف إلى حرج موقف الوزارة ، فتقدمت باستقالتها فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، وتألفت وزارة

أخرى من وزارات الأقلية هي وزارة إسماعيل صدقى وذلك فى ١٧ من الشهر نفسه .

قامت هذه الوزارة وعملت على تأليف وفد رسمى للمفاوضة ، وانتهت هذه المفاوضة بمشروع معاهدة أطلق عليه صدقى — بيفن، وقع بالحروف الأولى ، ولكن الشعب المتيقظ والرأى العام المستنير قابلوه بالسخط والمقاومة لأنه يدعو إلى الدفاع المشترك المؤبد ، ولم يتفق فيه على وضع السودان . وكان أن أسقط الرأى العام حكومة صدقى ، فأقام القصر وزارة سعدية أخرى قررت عرض النزاع الإنجليزى — المصرى على مجلس الأمن الذى لم ينصف مصر فلم يتخذ قراراً حاسماً بل جعل القضية معلقة وذلك فى جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وكان من المحتوم أن ينتهى عرض القضية بالإخفاق نظراً إلى أن المطالب بحق مصر سبق له أن وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ ؛ ولأن حزب الأغلبية قد أبرق إلى مجلس الأمن بعدم شرعية الوزارة القائمة بالحكم ، ولأن مجلس الأمن كان يسيطر عليه الإنجليز وحلفاؤهم الأمريكان ، وأخيراً لأن مصر لم تذهب المذهب المعقول تجاه السودان بأن عملت ما عملته حكومة الثورة فيما بعد ، فأيدت حق تقرير المصير لأصدقائنا السودانيين حتى تبطل حجة الإنجليز الذين اتخذوا من وحدة الوادى ذريعة لرمى المصريين بالتعنت وأن مآربهم استعمارية بحتة فى السودان .

وبعد صدور هذا القرار المؤسف اكتفت الوزارة القائمة بتجاهل الإنجليز فى مصر ، مما عرض موقفها للنقد الشديد من جانب الشعب ، وكان لا بد لها إذن من مخرج يصرف نظر البلاد عنها ولو إلى حين ؛ وقد وجد القصر والوزارة — وقد كانا متحالفين — هذا المخرج فى تأزم الموقف فى فلسطين بعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهياج الرأى العام العربى وبخاصة بعد أن صرحت بريطانيا بجلائها عن فلسطين فى موعد غايته ١٥ مايوسنة ١٩٤٨ م .

وهنا دخلت البلاد فى طور جديد بعد إعلانها الحرب على القوات الإسرائيلية إثر جلاء الإنجليز عن فلسطين ، إذ كان مقدمة لوضع حد للمهازل التى كانت تمثل على مسرح السياسة المصرية ، والتى أتينا عليها قبل .

أما كيف كان ذلك ؟ فالجواب عنه فى الفصل الأخير .

الفصل الثالث

الثورة المصرية

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

١

بواعثها العميقة والقريبة

(١)

حرب فلسطين

كان اعتزام مصر دخول حرب فلسطين إلى جانب الجيوش العربية نقطة التحول فى تاريخنا المعاصر ؛ إذ كان تمهيداً لأحداث كثيرة انتهى أمرها بقيام الثورة المصرية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، نعم فقد تحركت القوات المصرية ليل ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ م لإقرار عروبة فلسطين ، والحيلولة بين اليهود و بين إنشاء وطن لهم فى أرض الميعاد .

وفى الوقت ذاته كانت مصر ترى فى قيام دولة صهيونية خطراً عليها وعلى العالم العربى جميعه ؛ فأطماع الصهيونيين لا تقف عند حد ، ووسائلهم الخسيسة للوصول إلى أهدافهم مضرب الأمثال ، فهم لن يلتزموا حدود فلسطين بل إنهم سيعمدون إن عاجلا أو آجلا إلى تهديد الدول العربية تهديداً مباشراً .

وقيام دولة لهم فى فلسطين خطر اقتصادى يهدد الصناعات المحلية ، ويغزو أسواق البلاد العربية ويتحكم فى سلعها واقتصادها ، ومن ثم يمكنها أن تثير الذعر والاضطراب فى الدوائر المالية بوسائلها المصطنعة ، وحيلها الجبارة .

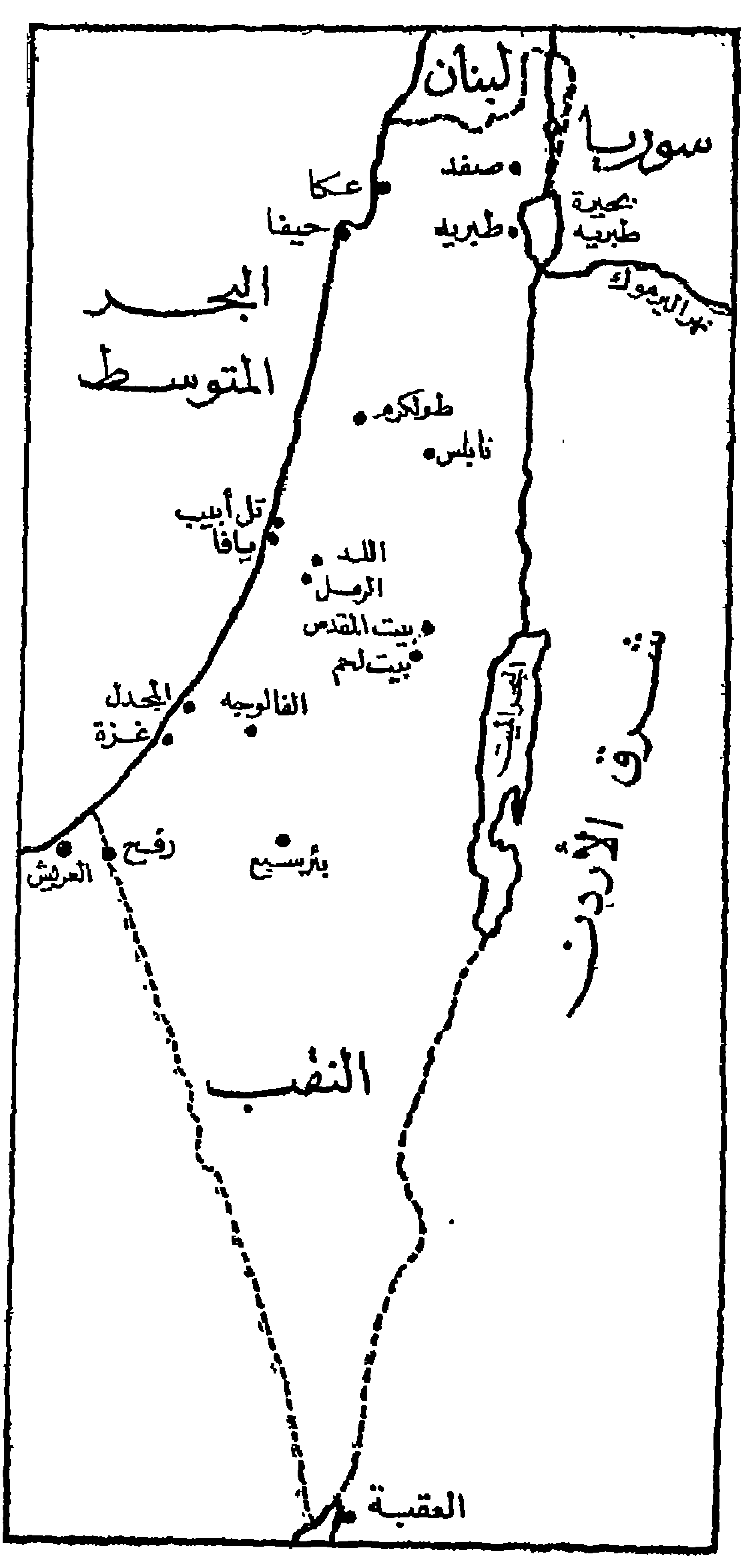
إلى أن أرض فلسطين غنية بالمواد الخام كالبوتاس وأملاح البروم ، وتنتهى إليها أنابيب البترول الإيرانية والعراقية ، وبها معمل كبير فى حيفا لتكرير زيت البترول . وفلسطين ذات موقع استراتيجى هام ، فهى ملتقى قارات ثلاث ، وتشرف على بحرين عظيمين بحر الروم ، والبحر الأحمر .

وفلسطين نقطة ارتكاز مناسبة ، ويمكن أن تكون قاعدة حربية على جانب من الخطورة .

ولا شك أن هذه العوامل مجتمعة ، إلى جانب هياج الرأى العام العربى هى التى أملت على مصر دخولها غمار هذه الحرب التى عدت مقدسة [١] ، ولكن المؤسف أن اتخاذ قرار تحرك الجيش النظامى كان سابقاً لأوانه ، فلم يكن لدى الجيش المصرى معلومات دقيقة عن تحصينات اليهود ، ومدى قوتهم ، ولم تدبر قيادته للمعارك القادمة التدبير المحكم الذى يواجه كل الاحتمالات ، ولم تحسب حساباً لما عسى أن يأتى به الغد من

---

(١) مذكرات فلسطين للرئيس جمال عبد الناصر — المقال الأول مجلة آخر ساعة العدد ١٠٦٣ .


لبنان
سوريا
صفد
عكا
حيفا
طبريه
بحيرة طبريه
نهر اليرموك
البحر المتوسط
طولكرم
نابلس
تل أبيب
يافا
اللد
الرملة
بيت المقدس
بيت لحم
المجدل
غزة
الفالوجه
شرق الأردن
رفح
العريش
بئرسبع
النقب
العقبة

فلسطين

منع الأسلحة وفرض الحصار على الجيش المحارب ، ولم تعمل على توحيد قيادات الجيوش العربية المحاربة .

ولم تكن بعد قد دبرت لاحتمال اضطلاع مصر وحدها بعبء الدفاع عن فلسطين إذا ما توانت الجيوش الأخرى ، أو تخلفت عن الركب لسبب أو لآخر .

وإذن فماذا كانت تصنع مصر ؛ أتتخلف ، وغيرها يتقدم ؟

أتجبن وغيرها يشجع ؟

أتغل يد العون عن جارتها الشقيقة التى تعصف بها المحن ؟

لم يكن هذا هو الرأى ، ولكن الرأى الملائم هو أن تشن على اليهود حرب العصابات المدمرة التى تتولاها قوات المتطوعين ، وما أكثرهم . .

وفى الوقت نفسه تعمل مصر على الإفادة من هذه العصابات فى أن تزود بالمعلومات الكافية عن مواقع العدو ومدى استعداده ، وتقوية جيشها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا حتى لا تقع فيما وقعت فيه من كوارث .

* * *

لقد أظهرت هذه الحرب بطولات وبطولات ، وبدت فيها الروح المعنوية المصرية فى ذروتها ، وسطر التاريخ أغلى آيات التضحية وأروعها ، وصقلت فى بوتقتها رجالا ورجالا ، وكشفت للناظرين عن مساوئ ومخاز ، أخذت منها أجيالنا عبراً ودروسا .

ففى غمار هذه الحرب تكونت جماعات الضباط الأحرار الذين صقلتهم تجاربها ، واضطلعوا فيها بعبء كبير ، ومنحتهم فرصة ذهبية للإعداد والتنظيم لليوم العظيم ، فهناك بعيداً عن الأعين الخائنة والقلوب المريضة ، وحيث الحرية فى العمل والتدبير اتخذوا الأهبة وأحاطوا عهدهم الذى عاهدوا الله عليه بالكتمان الشديد .

وقد منحتهم هذه الحرب الأسلحة التى يحاربون بها الفساد والانحلال والفوضى واستغلال النفوذ ، والإثراء على حساب الوطن .

وهى الحرب التى قوت معنويتهم ، وزادت ثقتهم بأنفسهم ، وأهلتهم للقيام بالعمل السريع لإنقاذ مصر مما تتردى فيه من سحيق الهاوية .

وهى الحرب التى استشهد فيها كثير من الضباط المصريين نتيجة الارتجال وفساد الأسلحة وسوء صنيع القادة .

وهى الحرب التى استنفدت من الميزانية ملايين الجنيهات احترق أكثرها فى ضرام السوق السوداء ، وزيادة رصيد السادة الكبراء .

وهى الحرب التى انتهزها تجار الموت وجلادو الشعب لإنهاك قواه ، وإضعاف معنويته ، وإهدار آدميته .

ألم يكن من الحتم اللازم إذن أن يثأر لهذا الشعب أحراره ، وأن يخلصوه مما يحيق به من شر مستطير ؟

وهذا هو الدور الذى اضطلع به الضباط الأحرار

(٢)
تهاوى الملكية

لم يكن يسند الملكية فى مصر غير الإقطاعيين والرأسماليين ، وكبار موظفى القصور الملكية ، والمقربين إلى السلطان ، وما عدا هؤلاء من أغلبية الشعب فقد كانت الملكية بغيضة إلى نفوسهم ، وبخاصة فى السنوات الأخيرة .

لقد عرفنا فيما سبق أن أصواتاً خافتة كانت تنادى فى أثناء قيام الثورة العرابية بإقصاء توفيق عن العرش ، وإسناد السلطان إلى مصرى صميم قد يكون البارودى أو قد يكون عرابى .

ورأينا أن الزعامة الشعبية متمثلة فى سعد زغلول كانت تناهض سلطة الملك أو تحاول أن تحد منها ؛ بل إن بعضهم رمى سعداً بأنه يحاول أن يقوض الملكية ، ويعلن الجمهورية ، وأن فؤاداً قد عمل من ناحيته على أن يوحى إلى الأزهريين فى أثناء سخطهم على سعد أن يهتفوا هذا الهتاف الغريب « لا رئيس إلا الملك » .

وأن يعمد فى الوقت ذاته إلى اصطناع حزب الاتحاد ليؤيد سلطان الملكية بل إن وزارات الأقلية بعامة كانت تستغل النفور القائم بين الملكية والشعب ، وتعمل على التقرب الذليل من الملكية موهمة إياها بأنها هى الدعامة

لها والسناد ، والدرع الحصين من اندفاع الجماهير والحاجة الرعاع ، لاستلاب سلطة الملك ؛ والمطلع على الرسائل المتبادلة بين الملك ورئيس الوزارة حين إسناد الحكم إليه يرى الخضوع والخنوع بأجلى معانيه فيقول مثلا توفيق نسيم مستهلا كتابه إلى الملك فؤاد عند إسناد الوزارة إليه فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

« مولاى صاحب الجلالة

لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى ، تعطف ودعانى لتولى الحكم ، والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها ، وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت على طاعته . . .

إلى أن يختم الكتاب بقوله : — وإنى على الدوام يا مولاى لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين » .

ومنذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ م والصراع قائم بين الملكية والشعب ؛ الأولى تبغى الحكم المطلق ، والأخرى تعمل على الحد من سلطان هذه الملكية ، وكان هذا الصراع سافراً حيناً وخافياً حينا آخر ، وكان للزعماء الشعبيين والنواب الأحرار مواقف مشرفة تدل على الاعتزاز والاعتداد ، وإن نالهم من جراء ذلك جور واعتساف .

ووقفنا فيما سبق على تهور الملكية فيما سوغته لنفسها من اعتداء على الدستور ، بإقالة الوزارات المتمتعة بالثقة ، والتدخل فى الانتخابات ،

وفرض بعض المرشحين على الأحزاب . ولكن بريق الملكية فى مصر أخذ يخبو ضوءه منذ الحرب العالمية الثانية فقد نالت الطبقة الوسطى حظًّا من المعرفة ، وشيئاً من الثراء ، وتكونت النقابات العمالية — وأخذت كلمة « الشعب » تعلو على كل كلمة ، ويصبح لها وقع آخر غير ما كان ، وتردد هذا النداء الكريم . « صوت الشعب من صوت الله » . إن هذه الحرب قد قلبت كثيراً من الأوضاع ، فرفعت كثيرين من الطبقة المتوسطة ، وجعلت لهم بعض الجاه والنفوذ .

وفى هذه الحرب تهاوت عروش كثيرة فى أوربا وغيرها .

وفى هذه الحرب أخذت الاشتراكية ونظمها تزحف زحفاً وئيدا بخطا ثابتة ، وفيها انتشر التعليم انتشاراً لم يسبق له مثيل . وفيها ظهر كتاب أحرار يدعون إلى توفير العيش الكريم للمواطنين ، وقريب إلى أذهاننا هذا الكتاب الذى ألفه الدكتور طه حسين بعنوان « المعذبون فى الأرض » وإن منعته الرقابة فى مصر ثم عاد بعد إلى الظهور . وفيها ظهرت الدعوات إلى الحد من الملكيات الكبيرة، والتفاتيش الواسعة وقاء من الشيوعية الزاحفة ، وأعان على تقوية هذه الدعوات وتقبلها القبول الحسن من المصريين تولية فاروق عرش البلاد .

إن هذا الرجل المدلل فى نشأته ، المترف فى حياته ، المعوج فى سيرته ، المخلوع فى نفسه ، الضعيف فى شخصيته ، المولى فى جو عاصف خانق

قد أدنى الملكية من مصيرها المحتوم .

فقدعمل هذا الرجل على إحاطة نفسه بجو خانق فاسد ، فقرب إليه الأدنياء ، وأطلق لنزواته العنان ، وسار سيرة التبذل والمجون والاستهتار .

وقد أراد لنفسه أن يحكم حكماً مطلقاً لا يبغى منه إلا السلطة وإرضاء غروره وجموح عاطفته ، فعمد فى أخريات أيامه إلى أن يقيم لنفسه حكومة فى قصره إلى جانب الحكومة الدستورية ، فعين لذاته مستشاراً اقتصادياً وآخر سياسياً وثالثاً صحفياً ؛ ولا ندرى ما الذى كان سيصنعه بعد ! وإذن فما فائدة الوزراء والمجلس النيابى ؟

واصطفى لنفسه أعداء الشعب الذين لا يحسون إحساسه ويجهلون رغائبه ، وانتهى به الأمر إلى أن يكون له فى كل وزارة عينان أو عيون يتلقون الوحى منه ، ويعملون رهن إشارته فإذا طلب إليهم عرقلة مشروع عمدوا إلى عرقلته ، وإذا أشار عليهم بالاستقالة استقالوا .

* * *

وكان كلما امتد به الزمن ازداد بعداً عن الشعب ، فالغلاء يخنق أكثر المصريين وهو لا يبالى ، بل يسافر إلى أوربا ليحيا حياة الترف والخلاعة ؛ والجيش يستشهد كثير من أبطاله فى ميدان القتال وهو يأتى نكراً من الأفعال ، ويقدم على انتهاك الحرمات ، ويقتل أرواحاً كريمة لأنها تذود عن الكرامات .

والشعب يكثر أجراؤه أما هو فيزيد من إقطاعه . ثم حدثت أحداث عنيفة زلزلت قوائم عرشه بإقدامه على طلاق زوجته السيدة فريدة وما صحب ذلك من إشاعات ثبتت صحتها فيما بعد . وتبذل أمه تبذلا خرج على حدود الدين والتقاليد والمعقول مما كان له دويه المؤلم بين طبقات الشعب . وخروج بعض أخواته على طاعته ، وزواجهن على غير إرادته أو إرادة الشعب . وكذلك ظهور التحقيقات فى قضايا الأسلحة الفاسدة وما صحبها من أمور مخجلة ، وإدانة بعض حاشيته بل إدانته هو إذ تأكد اشتراكه فى هذه الصفقات .

كل هذا عجل بنهايته ، وخلص البلاد من أوزاره ؛ وقد أراد الله أن يسمعه أصوات الاستنكار لمسلكه ، وأن يصمه الشعب فى هتافاته بأبذأ الألقاب التى يستحقها كل خارج على الشعب متنكر له — مستهتر بحقوقه ، مستهين بمقدساته ، وذلك قبل أن يطرد من البلاد التى آوته وأسرته ما يزيد على قرن من الزمان .

(٣)

تهاون حزب الأغلبية

فى الدفاع عن حق الشعب

منذ أقيلت وزارة الأغلبية فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، والبلاد تحكم حكماً استبدادياً غاشما، مستمداً من القصر وأعوانه، وظلت هذه الحال الرهيبة قائمة حتى تولت الحكم وزارة حسين سرى الائتلافية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٩ م ، وفى هذه السنوات الخمس واجهت مصر أحداثاً خطيرة من دخول حرب فلسطين ، وما حدث فيها من مآس سبق أن ذكرنا طرفاً منها واجتياح البلاد موجة من الاغتيالات السياسية الإرهابية، واعتصاب رجال الأمن مما هدد البلاد بفتنة جائحة شديدة الخطورة لولا أن تداركتها عناية الله .

وقد تألفت الوزارة الائتلافية تحت ضغط الحوادث ، وإفلاس الحكم الإرهابى فارتاح لها الشعب ، إذ أنها خير الوزارات التى تواجه الأزمات وتتغلب على الصعوبات ولكنها ما لبثت أن قدمت استقالتها لأن الحكم القومى لم يتشبع به رجال أحزابنا الذين كانت تنقصهم المرونة ، وتغلب

المصالح العليا للبلاد على اتجاهاتهم الخاصة المشربة غالباً بالنفعية .

وأعاد حسين سرى تأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات التى ظهرت نتائجها فى صالح حزب الأغلبية ، فأسندت الوزارة إلى مصطفى النحاس فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وقد أولاه الشعب ثقته لأن حكومته كانت تقف غالباً ضد طغيان الملكية ، وتعمل لصالح الشعب ما أمكنها العمل ، ولكن البلاد فى عهد الوزارة الأخيرة فوجئت بسياسة جديدة ، سياسة التقرب إلى السراى ، ومحاولة إرضاء فاروق والسير فى ركبه ؛ فطلب زعيم الأغلبية عقب تأليف الوزارة تقبيل يد الملك ، هذه اليد التى أثمت فى حق البلاد منذ أن مُكن لها ، وعملت على اضطهاد الشعب وإذلاله ، وقاومت المشروعات التى تتيح الفرصة لتقدم الشعب ونهوضه ، وأتت على كثير من الخزى ، واجترحت كبيراً من الإثم .

إن الكتلة الشعبية كانت تطلب من زعيمها أن يقف من الملك موقف المحاسب على ما أثم فى حق البلاد ، وأن يذكره بحق الشعب عليه ، وأن يطالبه بالتنازل عن بعض مخصصاته ، أو يعمل عملا لرفاهية شعبه الذى طحنه الغلاء ، وكاد يأتى عليه .

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث بل كانت مقابلة أقرب إلى الذلة ، وأدعى إلى التخاذل ، بل هى السياسة التى جرت عليها حكومات القصر من قبل ، وما لهذا انتخب الوفديون ، وجىء بهم إلى مناصب الحكم .

وأمر آخر استهل به الوفد اختيار مرشحيه لعضوية البرلمان ، وكان ضربة قاضية للطبقة العاملة ، ذلك أن عمد فى ترشيحه إلى المزايدة ؛ فالمرشح الذى يمكنه أن يقدم إلى خزائنه مالا أوفر ، أيد ترشيحه ، وأجاز انتخابه ، وقد كانت فرصة للإقطاع والرأسمالية المتجبرة لأن تدفع بمرشحيها إلى حظيرة الوفد ؛ لتضمن نجاحهم ، وتفيد من انتخابهم الفائدة التى ترجوها ، وتبقى على مصالحهم .

بل إن هذا الإقطاع قد أسفر النقاب عن وجهه ، وخاض معارك الانتخاب مؤيداً بعض المرشحين ، خاذلا بعضهم الآخر . وهكذا كانت الأغلبية البرلمانية تمثل مصالح الإقطاع والرأسماليين أكثر من تمثيلها مصالح الأغلبية الشعبية .

وتمشياً مع هذه السياسة الطارئة عملت على إصدار قانون المشبوهين السياسيين لتخفت صوت الكتاب الأحرار ، وتلقى بهم فى السجون . وتقدمت بتشريعات تحد من سلطة الصحافة وتحول بينها وبين نشر الأخبار التى تتصل بالقصر إلا إذا أجيزت من السلطة التنفيذية ، وقد كادت هذه التشريعات الأخيرة تمر لولا أصوات قوية من بين صفوف الأحرار خنقت هذه التشريعات ، وقضت عليها قبل أن ترى النور .

وهى السياسة التى أملت على حكومة الأغلبية أن تؤثر بطريق غير مباشر فى التحقيقات التى كانت تجريها النيابة العامة فى صفقات الأسلحة الفاسدة .

وهى السياسة الخاطئة التى تدخلت لإحباط الاستجوابات المقدمة فى مجلس الشيوخ لمحاسبة بعض رجال القصر من أمثال كريم ثابت عما غنموه من مال بغير وجه حق كما أشار إلى ذلك تقرير ديوان المحاسبة .

وهى السياسة التى سايرت تيار القصر فى إبعاد الشيوخ الأحرار عن المجلس لأنهم حاولوا أن يقولوا كلمة الحق فى تصرفات رجال القصر الواغلة فى الخيانة واستغلال النفوذ .

بل إنها السياسة المنحرفة التى أعانت الأصهار والمقربين على النفع والإثراء ، وعقد الصفقات التموينية المريبة ، وإهدار المصلحة العامة .

وهى السياسة التى حبذت الاستثناء فى غير موضعه فكالت الدرجات لأنصارها وأعوانها ، حتى ضجت غالبية الموظفين بالشكوى والنكير .

وهى السياسة الخرقاء التى أصابت نزاهة الحكم ، وأفسدت ضمائر المواطنين ، وهيأت أحرار الشعب للضيق بهذه السياسات ، وإعلان السخط عليها وإيمانهم بأنه لا أمل فى الإصلاح إلا إذا تغير النظام القائم ، النظام الحزبى المريض ، وتربية الشعب تربية قومية حتى يشفى من أسقامه ، ويتحلل من أدوائه .

إن هؤلاء الأحرار قد كفروا بالحزبية بعد ما شهدوا من عللها ، وطالعوا من عقمها وإسفافها فلم يجدوا بداً من العمل للخلاص منها ، وتحطيم كيانها ليبدأ عهد جديد ، وتقوم فلسفة جديدة نابعة من حال الشعب ، وروح الشعب ، وكيان الشعب .

(٤)

عوامل أدنت تقرير المصير

بعد أن وليت حكومة النحاس مقاليد الحكم أخذت فى تهيئة الجو لإجراء محادثات مع البريطانيين للجلاء عن البلاد ، وتحقيق وحدة الوادى تحت التاج المشترك حسب الوضع الذى كان قائماً حينذاك ؛ وكان أن بدأت محادثات صلاح الدين ــ بيفن ، استمرت أكثر من خمسة عشر شهراً ثم انتهت بعدها إلى الإخفاق ، فاضطرت الوزارة القائمة تحت ضغط الرأى العام إلى مصارحته بالموقف ثم قطع المحادثات وإنهاء العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ م واتفاقيتى السودان الموقعتين فى ١٩ يناير ، و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وتعديل بعض مواد الدستور بما يتفق ووجهة النظر المصرية . وترتب على هذا الوضع تحرج موقف القوات الإنجليزية فى القنال ، إذ امتنع العمال هناك بدافع من وطنيتهم ومناشدة الحكومة إلى عدم التعاون مع قوات الاحتلال حتى تجلو عن أرض الوطن ، وأخذ الفدائيون يتسللون إلى المعسكرات الإنجليزية وبدءوا يشنون حرب عصابات مسلحة ، ويقيمون العراقيل فى سبيلها .

وكانت هذه الحركة موفقة حقاً فى بادئ أمرها على الرغم من وجود ثمانين ألف جندى بريطانى. إن الهلع قد انتابهم، والاضطراب قد بدا على وجوههم حتى أصيبوا بالذهول، وأقدموا على أعمال جنونية تهدد كيان البلد، وتقطع شريان حياتها، ولكنهم تراجعوا أمام عزم البلاد وتصميمها.

ولو أن الحكومة فى ذلك الوقت قد اتخذت أهبتها، واستعدت لهذا الأمر الخطير استعدادا كاملا عاقلا لجنت البلاد من وراء هذه الحركة أطيب الثمار، ولكنها أقدمت فجأة على هذا العمل فأصيبت البلاد من جرائه بنكسة خطيرة؛ فهى لم تسلح الفدائيين تسليحاً قوياً بل اكتفت بأن أمدتهم بقليل من البنادق، وهى لم تدرب الفدائيين تدريباً كافياً على حرب العصابات كما حدث فيما بعد، وهى لم تتفق مع قادة الجيش على الوقت الذى ستعلن فيه إلغاء المعاهدة فباتت القوات المصرية المرابطة فى سينا فى موقف حرج، إذ أصبحت بين شقى الرحا بين القوات الإنجليزية من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى [1].

واحتلال الإنجليز كوبرى الفردان، وأسر القوة المرابطة لحراسته، وضياع كمية كبيرة من العتاد والسلاح كان من المقرر أن يتسلمها الجيش المصرى غداة إلغاء المعاهدة.

وهى التى أصدرت الأوامر إلى رجال البوليس بالمقاومة، مقاومة

(١) كتاب «الجلاء» للصاغ صلاح سالم ص ١٥ .

الدبابات والمصفحات فأهدرت أرواحاً فى غير طائل . وهى التى طأطأت للسراى ، وسوغت له أن يطعنها من الخلف فى الوقت الذى كانت فيه البلاد بين الحياة والموت بتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان ، وهو المعروف بميله إلى التحالف مع الإنجليز ، والذى جاهر بهذه الحقيقة على صفحات جريدة « الأهرام » عندما أحس بإقدام البلاد على إلغاء المعاهدة . لقد كان مجرد تعيينه من غير استشارة الوزارة القائمة كافياً لنفض يدها من مصانعة القصر ، ولكنها سياسة قصر النظر .

لقد أظهرت الأمة غداة تعيينه عداءها السافر له ، وهتفت هتافات عدائية ضد الملك السابق فى مظاهرات صاخبة ، وكان على الوزارة أن تفيد من هذا الموقف ، وأن تحمل الطاغية عدو الشعب والكفاح على إبعاد أمثال هؤلاء من الظهور على مسرح الحياة السياسية فى هذا الوقت العصيب بالذات حتى لا تضعف حركة المقاومة أو يفت ذلك فى عضدها .

وهى التى لم تحسب حساباً لهجرة سكان القنال وإعالتهم عند ضغط هذه القوات واتخاذها هذه المنطقة مسرحاً لعملياتها الحربية ، ومحاولتها إذلال أهلها والانتقام منهم كما حدث ؛ لقد كانت حركة وطنية لو قدر لها النجاح ، وتوافر فيها عنصر الاستعداد وهى مرحلة من مراحل الكفاح تستحق التقدير والتسجيل ، وتحمل المؤرخ على الانحناء إكباراً للشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فى هذه المرحلة ، وللفدائيين من المواطنين الذين

لا يزالون بيننا إلى اليوم أحياء .

وهى مرحلة كان لها صدى عميق فى نفوس الأحرار الذين كانوا يدبرون لملاقاة هذه الأخطاء ، والعمل من جديد ، وعلى أساس مكين ، لإجلاء القوات المعادية وبخاصة بعد أن أقيلت وزارة النحاس ، وأعقبتها وزارة التخدير وزارة على ماهر الذى عمل على سحب الفدائيين وتسريحهم ، وإخماد هذه الوطنية المتأججة ، ثم تولى الحكم الوزارات الانقلابية الأخرى المتراخية التى لا تؤمن بكفاح ، ولا تعرف معنى الجهاد .

* * *

ولعل من العوامل التى أدنت قيام الثورة حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وتعرض العاصمة لحريق مدمر ، وأرواح الأهالى والأجانب لأبشع مصير .

لقد واجهت البلاد حالة من الفوضى فى هذا اليوم ؛ الحرائق تشب فى كل مكان والنهب والسلب فى المساكن والمحال والفنادق ، وروح الشيطان تتقمص النفوس الشريرة ، وتدفعها إلى ارتكاب أخس الجرائم وأنذلها ، ودعاة الفتنة والهزيمة ، وذوو الميول اليسارية المتطرفة يتنقلون هنا وهناك ليزداد الحريق لهيبا ؛ والنار اشتعالا .

لقد ملأ الأسى جوانب نفسى فى هذا اليوم المشئوم ، للمصير المحتوم الذى تنحدر إليه القاهرة .

تلك العاصمة المقدسة التى تملك علىّ الحس والنفس ، وتحتل

ذكرياتها من خاطرى بؤرته ومركز إشعاعه .

القاهرة التى احتضنت تراثاً بعد تراث ، وتلقفت حضارة إثر حضارة ، وهى هى لم تشب ، ولم يقترب منها طيف الشيخوخة ، أو وهن الكبر . وكما كان لها هذه الذكريات فى نفسى كان لها مثلها فى نفس الحانين على هذا الوطن ، العاملين على شفائه من أدوائه وهم الأحرار .

لقد كان هذا الحريق عاملا من عوامل الفزع الأكبر الذى أصاب الأجانب فى مصر ، ونال اقتصاد البلاد فى الصميم ، وكان لا مفر إذن من أن يقرب هؤلاء الأحرار أجل ثورتهم ، للقضاء على الفوضى والاستهتار ، واللعب بالنار .

وأخيراً فإن الملك السابق أراد أن ينفذ إلى نادى الضباط ، وأن يجعل أعضاءه من أعوانه حتى يبين للرأى العام أن الجيش فى قبضته ، وليجعل من ذلك السلاح المرهف الذى يسلطه على رقاب الشعب . ولكنه كان واهماً ؛ فشباب الضباط الذين أغلبهم من أوساط الشعب يعرفون أهداف فاروق الخسيسة أكثر مما يعرفها الناس ، ويذكرون أخطاءه كما يذكرها الناس ، ويؤمنون فى قرارتهم بأنه رأس الفتنة ، وبيت الداء ؛ وألا خلاص لهذا البلد إلا الإطاحة به ، وتقويض دعائم عرشه الذى ينخر فيه السوس منذ أمد بعيد .

إنهم لم ينسوا بعد الثورة العرابية ، ولم ينسوا بعد الطعنة النجلاء التى

صوبها سلفه توفيق إلى عزة الوطن وكرامته . إن البلاد على حافة الهاوية ، ولن ينقذها إلا التحرر أولا من الكابوس المتمثل فى الملكية .

وهم لا يقلون وطنية وإحساساً عن بقية الشعب الذى هم منه ، وهو منهم . فليفوتوا عليه هذه الفرصة ، وليظهروه عارياً أمام الشعب .

وكان أن دبروا لذلك التدبير المحكم الذى أفادوه من تاريخهم الحافل فنجح تدبيرهم وكان ذلك مبعث ضيقه ، وتذمره ، ثم أراد أن يفرض عليهم أحد أعوانه الملوثين فخذلوه ، وأضحى العداء سافراً بينه وبين ضباط الجيش النابهين ، وكانت خاتمة مطافه والتعجيل بالقضاء عليه تفكيره فى إسناد وزارة الحربية إلى عدو الجيش اللواء حسين سرى عامر ثم عدوله فى اللحظة الأخيرة وإسنادها إلى زوج أخته إسماعيل شيرين فى وزارة الهلالى الثانية فى يوليو سنة ١٩٥٢ إذ لم يمض على تأليف هذه الوزارة العجيبة غير أربع وعشرين ساعة حتى واجهت انقلاباً لم تر البلاد له ضريبا ؛ هذا الانقلاب الذى تمخض عن الثورة المصرية بحق ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م .



جمال عبد الناصر

مدبر الثورة المصرية

٢

قيام الثورة المصرية

أتينا قبل على البواعث التى أدت إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان المقدر لهذه الثورة أن يتأخر بها الزمن ثلاث سنوات حتى يتم لها التدبير والإعداد ؛ ولكن الحوادث أخذت تجرى سراعا ، والأمور تزداد تعقداً واضطرابا ؛ وخشى قادة الثورة أن ينكشف أمرهم بعد أن ارتاب فيهم المبطلون من أنصار الملك السابق ، وعيونه فى الجيش ، فعجلوا بالثورة ، وبدءوا منذ الساعات الأولى من صبيحة ٢٣ يوليو يقبضون على ناصية الحال فى الجيش ، ويطهرون صفوفه من الخونة والمرائين ، ومن فى قلوبهم مرض ، واحتلوا قيادة الجيش بكوبرى القبة وكذلك دار الإذاعة والمرافق العامة ، واستيقظ الناس فى صبيحة هذا اليوم على النداء التالى الذى أذاعته قيادة الثورة ، وقد جاء فيه . —

اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير ، من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .

وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا ، فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم . ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب ، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين ، فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب .

وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله ولى التوفيق » .

وقد ارتاح الشعب لهذا البيان الحازم الحاسم ، واعتبره المخلص له من هذه الحال التى هوت فيها مصر ، حال الفوضى وعدم الاستقرار ؛ فقد تولت الحكم منذ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، أربع وزارات لم تسلم كلها من

تدخل القصر ودسائسه ، ولم تنجح إحداها فى تخليص البلاد من آثار القلق وسوء المنقلب . لقد استعصى الإصلاح على هذه الوزارات ؛ لأن أسباب التذمر والسخط أعمق من أن يزيلها قيام وزارة من وزارات العهد الماضى فالداء كامن فى الإقطاع والرجعية والملكية وهى قوى جبارة ليس من اليسير التخلص منها أو القضاء عليها ، فى قبضتها السلطان والنفوذ والقوة والمال . كان الأجدى إذن القضاء على أصل العلة ، ولكن من يملك القضاء عليها وإصابة مقتلها ؟ الكتلة الشعبية العزلاء ، التى حملت عبء النضال سبعين عاماً أو تزيد حتى تشتت قواها تحت الضربات القاسية ، سواء من الاحتلال أو أحزاب الأقليات ؟

رجال الأحزاب الذين تسيرهم الرجعية والإقطاع ؟ المستوزرون الذين لا يعرفون معنى التضحية أو الإخلاص؟ حقاً إن الرأى العام قد مهد من جانبه لقيام هذه الثورة بالتضحيات التى قدمها ، والمظاهرات العنيفة التى مزقت هيبة الملك السابق وسمعته ، والكتاب الأحرار الذين فضحوا تصرفات بطانة الملك السابق ، وجردوا أقلامهم للنيل من الإقطاع والرجعية ؛ ولكن هذا الرأى العام لم يكن فى مكنته إنزال الضربة القاضية بل إنى أعتقد والأحاديث الخاصة التى كانت تدور همساً بين أغلب المثقفين تؤيدنى فى ذلك — أن غالبية الشعب كانت تنتظر من الجيش أن يكون يده المنقذه ، وأنه لا خلاص له من هذه الحال المضطربة إلا إذا تقدم الجيش ، واضطلع بهذا العبء.

وقد قوّى هذا الحدس فيه ، قيام القوات المسلحة فى سوريا بالقبض على زمام الحكم ، فهذا العمل الثورى سيكون له أصداؤه المدوية فى نفوس الشبان المخلصين من رجال الجيش المصرى ، وبخاصة أن منشورات « الضباط الأحرار » قد سمعوا بها ، وتناقلها المثقفون فيما بينهم .

وأخذ الشعب يرقب حركة « الضباط الأحرار » فى لهفة وأمل ، وكلما ترامى إلى سمعه خلاف جديد بين عيون الملك السابق فى الجيش ، وبين أحرار الضباط اغتبط له ، لأنه يعلم أن فى هذا الخلاف خلاصه من جور الملكية وطغيانها .

* * *

فما إن تحقق الأمل ، وقام الضباط الأحرار بحركتهم السلمية المباركة حتى اغتبط الشعب لها أيما اغتباط ، واستقبلوا قادتها أروع استقبال غداة قيامهم بهذا الانقلاب الخطير .

ومنذ هذا النداء سالف الذكر ، والقلوب تتلفت إلى أعمال جديدة ، وإجراءات خطيرة ، ولم يطل الانتظار فأجبر الملك السابق على تطهير قصره من رجال الحاشية الضالين المضلين .

وفى صبيحة يوم السبت ٢٦ يوليو وجه الجيش إلى الملك السابق الإنذار التالى : ـــ

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت

جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور ، وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة المرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين ، وما يتبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطا . فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢) والرابع من ذى القعدة ١٣٧١ ومغادرة البلاد قبل السادسة من مساء اليوم . والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج . »

وقد غادر فاروق آخر حكام أسرة محمد على مصر فى الموعد المضروب ، وأسدل الستار على مأساة ظلت تمثل على مسرح الوطن ما يزيد على مائة عام ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فصل الختام . . .

٣
مُدبر الثورة

تقوم كل ثورة من الثورات على كاهل أحد المواطنين الذى يستجيب لعوامل السخط والتذمر السائدة بين الأغلبية الشعبية ، ويجد فى نفسه القدرة على الاضطلاع بهذا العبء ، وتوجيه الجماهير الوجهة التى تخلصهم من جور الحكام ، واستبداد الإقطاعيين ، وذوى النزعات الاستبدادية .

ومن ثم يأخذ فى الإعداد للعمل الجسيم ، والمسئولية الخطيرة فيضع الخطوط الرئيسية التى تقوم عليها الثورة ، ويحدد الأهداف ، ويرسم الخطط مستعيناً بأصفى أصفيائه ، وأخص خلصائه ؛ فإذا ما اختمرت الفكرة فى عقله ، ولبى دعوته بعض المقربين إليه أخذ يوسع دائرة العمل ويضم إلى صفوفه الجماعة إثر الجماعة حتى إذا اطمأن إلى نجاح الدعوة انتهز الفرصة المواتية وأقدم على إخراج دعوته إلى حيز الوجود .

وليس كل مواطن بقادر على قيادة دعوة ، أو إحداث انقلاب ، أو القيام بثورة بل ينبغى أن تتوافر سمات خاصة فيمن تقدم الصفوف

ونذر نفسه لإبراز دعوته الخطيرة ، وبقدر ما يتمتع به الداعية الأول من هذه السمات يكون حظ الثورة من النجاح .

وكما أن الثورة العرابية قد وجدت رجلها فى شخص أحمد عرابى ، والثورة القومية فى شخص سعد زغلول فقد وجدت الثورة المصرية مدبرها فى شخص البكباشى ا . ح . جمال عبد الناصر الذى سنلتزم فى الحديث عنه مقدار ما توافر فى شخصيته من سمات حتى استطاع الاضطلاع بهذه الحركة .

لم يكن جمال عبد الناصر قد تجاوز منتصف الخامسة والثلاثين وقت إعلان الثورة ، فمولده فى ١٠ يناير شنة ١٩١٨ م .

هذه السن التى يقف فيها المرء بين مرحلتين ، مرحلة الشباب ومرحلة الرجولة حيث يكون تفكيره قد نضج ، واستعداده قد ظهر ، وروحه المعنوية فى أرفع درجاتها . وهى السن التى تقترب من سن النبوة والرسالة سن الأربعين التى لم يخترها الله عبثاً بل تقديراً منه صائباً حتى يقوى صاحبها على مقابلة التيارات الدافقة ، والريح العاصفة بجنان ثابت ، ونفس مطمئنة ، وعناد عجيب .

هذا الشاب الذى امتحن فى صباه بوفاة أمه ، الحانية عليه ، المحببة إلى قلبه فعرف مرارة الصبر ، وذاق ألم الحرمان ، فإذا هو ينطوى على نفسه ، وتطول عزلته ، ويرهف حسه ويميل إلى تقليب الأمور ، وفلسفة

الحياة . مثل هذا الصبى إما أن ينحرف إذا ظفر بالغنى وكان له رصيد من الثراء ، وإما أن يدفعه تفكيره إلى القراءة ، والقراءة الطويلة إذا كان مستور الحال ، وهذا ما كان من قلب الثورة الخفاق جمال عبد الناصر .

لقد حكى لأستاذى الدكتور طه حسين أنه كان يتسابق مع السيد اللواء عبد الحكيم عامر فى شراء الكتب ، والدأب على مطالعتها فى أعوام ما قبل الثورة . وهذه القراءة هى التى أهلته لأن يكون ممتازاً بين أقرانه فى الكلية الحربية ، واجتيازه امتحان كلية أركان الحرب فى سهولة ويسر وأن يختار فيما بعد للتدريس فى هذه الكلية . وقد يكون فى الإنسان رغبة ملحة للقراءة ، ولا يجد الوقت الذى يفرغ فيه لها ، ولكن جمال عبد الناصر المتين الخلق ، المستقيم الخطة الذى تنقل فى جهات نائية (منقباد — السودان) طوّعت له هذا الفراغ ، وأعانته على القراءة الخصبة المثمرة ، قراءة تاريخ الأبطال وسير التراجم ، والثورات . بل إن تدريسه فى الكلية الحربية ثم فى كلية أركان الحرب كان عاملا من عوامل فراغه واطلاعه ، وفهمه لما يقرأ ، وتقليبه الرأى على مختلف وجوهه ، ومن شتّى نواحيه وأقطاره فهو إذن شاب نابه مثقف .

وهو كغيره من الشباب شارك فى الحياة السياسية المصرية منذ أن كان طالباً ، مدفوعاً بحماسته وإيمانه بحق وطنه فكان معنا فى ثورة سنة ١٩٣٥ حين طلبنا إلى الزعماء أن تتحد كلمتهم ليواجهوا الخطر المشترك .

ولكنها المشاركة البعيدة التى لم توغل فى الحزبية كما فعل غيره من شباب الجامعة فيما بعد . وقد ظهرت حماسته وغيرته على وطنه حين وقعت الواقعة فى فلسطين إذ تقدم متطوعاً للعمل فى أرضها المقدسة قبل أن يخوض الجيش النظامى المعركة وإن رفض طلبه .

* * *

وهو لم يدرس المعارك الحربية دراسة نظرية بل درسها على الطبيعة بخوضه معارك فلسطين ، فتمرس إذن بالحرب ، وأفاد منها إلى أبعد حدود الفائدة . ففيها تعرضت حياته للخطر ، وأصيب فى أعلى القلب ثم قدرت له النجاة ، وفيها شهد مصرع كثير من أصدقائه وأصفيائه . وفيها درس فنون الحرب كما ينبغى أن تدرس ، فأجاد التنظيم والإعداد ، وتعلم المرونة ، وعرف خداع الحرب ، ووقف على خطط الهجوم والدفاع ، ومتى يثبت ، ومتى يتراجع ، ومتى ينسحب . وقد أهله لهذه الدراسة رتبه « البكباشية » التى يتحرر فيها الضابط من كثير من قيود الرؤساء ، وبخاصة إذا عرف بالنباهة والمقدرة كجمال الذى منح فى معركة فلسطين نجمة فؤاد الأول العسكرية مرتين مع مشبكها .

وفى إدارة المعركة عرف ما للسرية والكتمان من أثر فى نجاحها ، فأخذ نفسه بالحرص والحذر وصدق الفراسة . فاشتراكه العملى فى المعارك الحربية قد أعده للأمر العظيم الذى ينتظره .

وجمال عبد الناصر له صدق الفراسة فى اختيار أعوانه ، ورفاقه ..

وقد دل توفيق قادة الثورة والضباط الأحرار فى العمل المنوط بكل منهم على صدق هذه الفراسة ذات الأثر العظيم فى نجاح الثورات .

* * *

وقد أهلته دراسته العسكرية ، ومواجهة الظروف الحرجة ، والعمل على الخروج من المآزق فى ميادين القتال لأن يكون عملياً فى تصرفاته ، فلا يجرى وراء الخيال الكاذب أو السراب الخادع .

وهذه الروح العملية أدت به إلى التغلب على الصعاب وأعانته على حل المشكلات حلا منطقياً معقولا ، فاستطاع أن يوفق إلى « اتفاقية السودان » وقد كانت أعقد من ذنب الضب كما يقولون .

وأن يوقع « اتفاقية الجلاء » وأن يوفق بين وجهات النظر فى الأمور الداخلية والخارجية على السواء كتوفيقه فى مؤتمر « باندونج » ، وأن يكون المخلص لمصر من كثير من النوازل والنكبات .

* * *

ونشأ قائد الثورة فى محيط الطبقة المتوسطة ، والطبقة المتوسطة فى مصر تقترب كل الاقتراب من الطبقة العاملة الكادحة حتى لايكاد يوجد حاجز بينها ..

وكان لابد أن ينبع قائد هذه الثورة من بين هذه الطبقه حتى يحس

إحساس الكتلة الشعبية ، وتتجاوب أصداء آمالها فى نفسه ، فيثور على أوضاع الملكية المتهالكة والرجعية الجائرة والرأسمالية الطاغية .

إن هذا الرجل الواعى لم ينس بعد طغيان أسرة محمد على المنحلة منذ أن حكمت البلاد — ولم ينس بعد تعاليها على الشعب العامل الكادح .

وإنه ليقرأ تاريخها المظلم العتيق فينتفض انتفاضة المحموم من هول ما قرأ ، وإنه ليعلم خيانتها فى حق الوطن باستدعائها الأجانب لحماية العرش الفاسد ؛ وفى محيط الجيش زاد غضبه واحتدمت ثورته مما كان يسمع من تقريب الأدنياء وإبعاد الشرفاء وتعد على الكرامات .

وعلى ثرىٍ فلسطين شهد كثيراً من الخيانات كان الملك السابق العامل الأول فيها فزاده كل أولئك إيماناً بدعوته ، ووثوقاً بثورته فأخذ يعمل حثيثاً وبقدم راسخة ؛ ليثأر لوطنه من مُلك موصوم بالخيانة والجور .

هذا هو قائد الثورة . . . وهذا صوت الوطن فى قلبه الكبير :

٤

دستور الثورة

أطلقت على ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م الثورة المصرية خلافاً لبعض المؤرخين الذين أطلقوها على ثورة سنة ١٩١٩ م ، لأن الثورة الأخيرة لم تكن ثورة سياسية فحسب بل ثورة اجتماعية زلزلت القيم السائدة، وقوضت الأنظمة القائمة ، وجعلت لها طابعاً خاصاً ، وأخذت المواطنين بأسلوب جديد ، وإن يكن نابعاً من ظروفهم وبيئتهم ، فصارت أولى بهذا اللقب ، وأحجى بهذه التسمية .

فهى إذن ثورة على غرار الثورات العالمية ، كالثورة الفرنسية ، والثورة الروسية ، والثورة الأمريكية ، والثورة الصينية ذات الدساتير المحددة الأهداف والنظم .

كانت ثورة سياسية ، لأنها هدفت إلى قلب نظام الحكم ، والتعفية على النظام الملكى ، وإيثار النظام الجمهورى ، وكان من الطبيعى أن تقدم على هذا الصنيع وإن تدرجت فى الأخذ به جرياً على أسلوب الدعوات ، من التدرج فى الإصلاح حتى لا تكون نكسة ، وحتى تأخذ

الأمور بالهوادة والكياسة وبعد النظر . إنها طالبت أولا الملك السابق بالتنازل عن العرش لابنه الرضيع فؤاد ، ثم أتبعت ذلك بنفيه من البلاد حتى تهيئ الجو لإحداث الانقلاب الذى تريده وتهدف إليه ؛ وما أن استقر بها فى الحال بعض الشيء حتى أقدمت على إلغاء الملكية وذلك فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، أى قبل أن يمضى عام على قيام الثورة .

والثورة التى تحدت الملك السابق ، وعصفت به لما عرفت من المآسى التى مثلتها الملكية فى مصر ، وأنها أسس الفساد فى البلاد كان من الطبيعى تمشياً مع منطقها وتجاوباً مع ما يجيش فى صدور قادتها النابغين من الكتلة الشعبية ألا تتخلف عن هذا الإجراء السليم ، وأن تتخلص البلاد من نظام قبلى عتيق[1] أصبح لا يتلاءم وطبيعة العصر الحاضر الذى يؤمن بأن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وأن يكون رئيس الدولة مختاراً اختياراً دقيقاً يراعى فيه ماضية الحافل بالكفاح والتضحية ، وعقله الناضج المتزن ، وروحه الوثابة الخافقة . وبذلك يتلافى إسناد الرئاسة إلى حاكم قد أهله للحكم سريان الدم الملكى فى عروقه فحسب . إلى أن هذا الحاكم يكون قد عاش عيشة مترفة بعيدة عن الحياة الشعبية ، فلا يحس إحساس الجمهور ، ولا يقاسمه ما يعانيه من كدح وحرمان . على أن النظام الملكى

---

(١) مقال « جمهورية مصر الفتية » للدكتور أحمد سويلم العمرى . مجلة الجيش يوليو سنة ١٩٥٣ م .

إذا كان محبباً فى بعض الدول التى أصبحت فى عالمنا قلة فلم يكن كذلك فى مصر ، لأنه مفروض عليها فرضاً من خارجها بحكم الفتح والغزو ، وكان سبب النكبات التى أصابت مصر منذ أن تولت أسرة محمد على حكم البلاد .

وقد رحب الشعب كل الترحيب بإعلان النظام الجمهورى لأنه النظام الذى رنا اليه طويلا وهفا إليه قلبه منذ سنة ١٨٨٢ م وقد يكون قبل ذلك فى عهد محمد على نفسه . عند ما أقدم على تحطيم الكتلة الشعبية . بإعلان الحكم المطلق المستبد ، ونفى الزعيم الشعبى السيد عمر مكرم .

وقد عبر مجلس قيادة الثورة عن هذه المعانى فى البيان الذى أصدره بإعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكى فى مصر ، وإنهاء حكم أسرة محمد على ، ونصه :

« ولما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار ولكن منذ هذا التاريخ ، ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لارجعة فيه . وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حق الشعب ،

وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل فى ملذاته ، وإغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سبباً تعللت به دول الاستعمار للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين . ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل المحافظة على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر ، لتحمى الغريب الجالس على العرش الذى استنجد بأعداء البلاد من أهلها — وبذا أصبح المستعمر والعرش شركة تتبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة ، واستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة ، فأثرى وفجر وطغى وتجبر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره . فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع .

أولا : فنعلن اليوم باسم الشعب إلغاء النظام الملكى ، وحكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من هذه الأسرة .

ثانياً : إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس (السابق) اللواء محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً : يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد . فيجب علينا أن نثق بالله وبأنفسنا ، وأن نحس العزة التى اختص الله بها عباده المؤمنين ، والله المستعان ، والله ولى التوفيق » .

* * *

وبهذا البيان التاريخى الفاصل حكمت مصر لأول مرة فى تاريخها القريب والبعيد بمصرى صميم ، وبهذا البيان الحكيم سيختار الشعب حاكمه الأمين .

* * *

وهى ثورة سياسية لأنها حلت الأحزاب السياسية التى تكاثرت وانشعبت ، وجرت على البلاد إثما كبيرا ، وأضحت مصدر فتنة وقلق ، وبخاصة بعد أن تأهبت الثورة لإجلاء الإنجليز عن البلاد ، وهذا العمل الخطير يتطلب منها أن تصبح البلاد موحدة حتى تواجه المحتل يداً واحدة وقوة واحدة ، وليس بعجيب على ثورة اتخذت شعاراً لها « الاتحاد — النظام — العمل » ألا تقدم على حل الأحزاب المتداعية فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ وكان ذلك منها إجراء سليما لتقى مصر شر الانقسام والتفرق ، ولتقيم مجتمعاً سياسيًّا نظيفاً من أوضار الماضى ومآسيه ، وتعمل على إبلال الوطن مما قاسى من محن وخلاف ، وتربى الشعب تربية قومية لا تهدف

إلا مصلحة البلاد العليا وسلامتها وعزتها .

إن هذه الأحزاب قامت فى ظل ظروف خاصة ، وفى أوضاع مغايرة للوضع الحالى ، وقد زالت هذه الظروف وانقلبت هذه الأوضاع ، فكان من الحتم اللازم أن يطوح بهذه الأحزاب التى أصبحت غير صالحة للتجاوب مع العهد الجديد . على أن جميعنا يعلم أن الأحزاب فى مصر لم تكن لها برامج محددة مدروسة بل كانت تسير على الارتجال ، وتقوم على السياسة القصيرة النظر التى لا ترى إلا تحت موطىء القدمين ، فلم تكن ذات نفع للوطن أو المبدأ أو العقيدة .

بل إن أكثر شخصيات هذه الأحزاب قد ثبت استغلالها للنفوذ ، واشتراكها فى مضاربات بورصة القطن ، والاتجار فى المخدرات ، وتدخلها فى شئون السلطة التنفيذية تدخلاً مريباً معيباً ، فتحت ستار الأمن العام شتت موظفون وفصلوا ، وتحت ستار الحزبية نكل ببعضهم الآخر ، وضيق عليهم الخناق لأنهم رفضوا مطالب نائب من النواب أو شيخ من الشيوخ .

لكل هذه العوامل صدر قانون حل الأحزاب فى فترة الانتقال التى قدرت بثلاث سنوات . وأعلن قائد الثورة جمال عبد الناصر فى ليلة القدر (٢٦ رمضان ١٣٧٤ هـ) عودة الحياة النيابية السليمة إثر انتهاء فترة الانتقال فى يناير القادم — ودعا أهل الرأى إلى إبداء آرائهم فى نظام

الحكم الجديد فى حرية تامة ، وسيقول الرأى العام كلمته فى ضوء الماضى القريب والبعيد ، وبروح العهد الجديد .

* * *

وهى ثورة سياسية لأنها نصت فى صلب دستورها على إجلاء قوات الاحتلال عن مركز مصر ، سواء فى منشورات الضباط الأحرار أو فى تصريحات المسئولين منذ قيامهم بالثورة وقد أخذت تعمل عقب قبضها على ناصية الحكم لتجنيد القوى ، وإعداد الفدائيين ، وشباب الحرس الوطنى للعمل فى أرض القنال المحتلة ، وأخذت تعد لليوم الموعود فى حزم وقوة ، ورأى المستعمر أن الثورة جادة فى إقلاقه ، ودفعه عن أرض الوطن ، وأن القدر لن يسخر من جهادنا مرة أخرى ، فكان أن وافق على « اتفاقية الجلاء » فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ حيث وقع بالحروف الأولى ؛ وقعه عن الجانب المصرى الرئيس جمال عبد الناصر وعن الجانب البريطانى سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى حيث نص فى هذا الاتفاق على جلاء قوات الاحتلال فى مدى عشرين شهراً تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية . وهذا الاتفاق موقت بسبع سنوات تصبح مصر بعدها متحللة من كل قيد ؛ فحين يتم الجلاء ، ويحتل الجيش المصرى أرض القنال يدير المنشئات والورش القائمة فى هذه المنطقة مدنيون مصريون وبريطانيون لا يجتازون الألف فى المدة الباقية وهى خمس سنوات وأربعة أشهر تبقى قاعدة القنال على أهبة

الاستعداد والعمل إذا ما هوجمت تركيا أو إحدى الدول العربية . وأخذ البريطانيون ينفذون الآن هذه الاتفاقية ، ويجلون عن مصر : وبهذا الحل العملى استطاعت البلاد أن تزيح عنها كابوساً ظل يثقل صدرها أكثر من سبعين عاماً استنفد كثيراً من طاقتها ومقدرتها ، وكان عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسى فيها حتى انصرفت عن التعمير والإنشاء والإنتاج زمناً طويلا كانت فى أشد الحاجة إلى الإفادة منه ، لرفع مستوى معيشة الفرد فيها ، ومسايرة التقدم العالمى . ولعل البلاد قد أحست الآن مقدار ما أصابت من توفيق بعد توقيع الاتفاقية فى ميادين التجديد والتعمير .

* * *

وثمة نجاح سياسى آخر لهذه الثورة ذلك هو عقدها « اتفاقية السودان » وقد كانت قضية السودان الصخرة التى تتحطم عليها جهود المفاوضين المصريين . وبنفس الروح العملية التى أدت إلى « اتفاقية الجلاء » استطاع قادة الثورة أن يوفقوا إلى عقد « اتفاقية السودان » .

فقد عمدت بريطانيا فى مفاوضاتها أخيراً إلى حيلة سياسية بارعة تظهر فيها أنها لا تبغى إلا أن يقرر السودان مصيره بنفسه ، وأن يختار الحكم الذى يرتضيه . وأن مسئوليتها السياسية فى السودان تفرض عليها إتاحة الفرصة للسودانيين ليسلكوا الطريق الذى يشاءون وقد تمسكت مصر فى أطوار المفاوضات السابقة بضرورة « وحدة وادى النيل تحت التاج

المشترك » فرأى قادة الثورة أن السودان لن يتخلى عن مصر ، وأن مستقبله السياسى والاقتصادى فى الاتحاد مع مصر جارته وشقيقته الكبرى ، وأنه إذا خلى بينه وبين نفسه فلن يختار إلا طريق الاتحاد .

وإشعاراً للسودانيين بما يجيش فى نفوس إخوانهم المصريين من عواطف المودة والإخلاص أخذ قادة الثورة فى العمل على تحرير السودان من السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبى وسودنة الوظائف السودانية قبل أن يخطوا خطوة فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر ، وتصفية الاحتلال . وضحى المصريون بالنص على هذه الوحدة الطبيعية إيماناً منهم بأن السودان لمصر ومصر للسودان . وكان أن عقدت الاتفاقية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وهى تؤيد حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، وفى ممارسته له ممارسة فعلية بعد إنهاء فترة الانتقال التى حدد أقصاها بثلاث سنوات ، ويتبع ذلك انتخاب جمعية تأسيسية تقرر هذا المصير ؛ إما بالارتباط بمصر على أية صورة ، أو بالاستقلال التام ، وكذلك انسحاب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير .

وقد كان السودانيون عند حسن ظن المصريين بهم فاكتسح الدوائر الانتخابية الحزب الاتحادى الوطنى الذى يمثل وجهة النظر السديدة من الاتحاد مع مصر اتحاداً قائماً على قدم المساواة بين شطرى واد واحد ،

وبين شعبين تقاسما فى السراء والضراء ووحد بينهما مرارة الكفاح ، وما تعرضا له من آلام ، وراودهما من آمال ؛ يدعم كل أولئك أواصر الجوار والجنس واللغة والدين . والتى نرجو أن تزداد توثقاً ورباطاً لصالح الشعبين ، فى عصر يتطلب تآزر القوى واتحاد الجهود لدرء الخطر المحدق ، والعدو المشترك .

* * *

وهى ثورة اجتماعية ، لأنها حاربت الإقطاع منذ أيامها الأولى ، وحاولت القضاء على الظلم الاجتماعى ، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعى الذى تنص المادة الأولى منه على « أنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى أكثر من مائتى فدان » وبذلك تقدمت خطوة فى سبيل العدالة الاجتماعية ، واعتدل ميزان توزيع الثروة بعد أن ظل أمداً طويلا مختلا اختلالا يثير القلق ، ويتطلب الحل السريع فقد كان نحو ١,١٥٥,٧٧٣ شخص يملكون أقل من فدان ، وما يقرب من مليونين ونصف يعملون أجراء أو مستأجرين من غير أن يملكوا سهماً على حين يشير إحصاء سنة ١٩٤٩ إلى أن ١١,٠٠٠ شخص من الملاك يتملكون ٣٧٪ من الأراضى المزروعة .

وبصدور هذا القانون تم الاستيلاء على ٣٥٤,٥٣٣ فدان منها ١٧٩,٤٢٧ كانت فى حوزة أسرة محمد على ، صودر منها ٢٢,٠٠٠ فدان ،

وأخذت الهيئة العليا للإصلاح الزراعى فى تمليك هذه الأراضى لصغار الملاك والأجراء . ولم يكتف هذا القانون بذلك بل حدد قيمة إيجار الفدان فجعلها سبعة أمثال الضريبة فقضى على تحكم الملاك فى المستأجرين وضمن للأخيرين حياة توفر لهم بعض العيش الكريم . وعمدت فى الوقت نفسه إلى رفع أجر العامل الزراعى وتحديده ، ومنح العمال الزراعيين حق تكوين النقابات للدفاع عن مصالحهم ، وضمان أرزاقهم . ولا تنسى أن هذه كانت خطوة مباركة إذ أن ما يقرب من ٨٠٪ من السكان المصريين يشتغلون بالشئون الزراعية . ودعت كذلك إلى زيادة الرقعة المزروعة ، واستصلاح الأراضى البور ، وجندت لذلك قواها ، وكلما امتد بها الزمن أتيحت الفرصة لهذه الزيادة ولنا فى مديرية التحرير أقوى شاهد ودليل ؛ وسيعمل مشروع السد العالى على زيادة المستصلح من الأراضى بما يقرب من مليونى فدان . ولا شك أن الهدف الأول من إصدار هذا القانون هو القضاء على الاستغلال ، وتحكم الأقلية فى الأكثرية ، وفرض سلطانها عليها ، وتسخيرها فى سبيل مطامعها ؛ أو بعبارة أوجز هو تحرير الفرد من العبودية فى شتى صورها وألوانها . وإذا تحرر الفرد عاش كريماً ومات كريماً، وصار بناء المجتمع قويًّا سليما . ولا شك أيضاً أن الذى أملى على قادة الثورة إصدار هذا القانون هو شعبيتهم التى لم تنس بعد ما عانته فى عصورها الطويلة من السخرة والاستبداد واغتصاب

أرضها الطيبة التى روتها بعرقها ودموعها ، وغذتها بدمائها وكفاحها ، وربطت نفسها بمصيرها .

وهى الثورة التى تقدر العامل وتصون له رزقه ، كما قدرت ذلك للفلاح فأصدرت قوانين عقد العمل الفردى ، وتوسيع اختصاص لجان التوفيق وهيئات التحكيم ، وتأليف النقابات ؛ لتنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل فلا يحارب فى عيشه ولا يستغل استغلالا وضيعاً ، ولا تهدر آدميته . ولا يترنح تحت ذل الفاقة ، وضراوة الحاجة ، ولتحمى حقوقه من تجبر الرأسمالية وطغيانها .

إن العامل عنصر أساسى فى المجتمع ، وبخاصة فى المجتمع المصرى الذى أخذ يرسى حجر البناء فى نهضته الصناعية والاقتصادية التى يتوقف عليها مستقبل البلاد . وقد أعلن قائد الثورة فى خطبه الأخيرة ؛ سواء فى مؤتمر باندونج أو فى نادى الضباط ليلة القدر أو فى كتابه « فلسفة الثورة » أن التورة تسير بخطا واسعة نحو بناء نظام اشتراكى أصيل ، ولا شك أن هذا النظام سيقضى على كل استغلال ، ويوفر لكل مواطن الغذاء والكساء والدواء والمسكن وحق التعليم ؛ وهو فى الوقت ذاته يقرب بين الطبقات ويزيل ما بينها من فوارق ، ويجعل حداً أدنى للمواطن يمكنه من أن يعيش عيشة آدمية كريمة ، ويضع حداً أعلى للثروات والدخول الكبيرة .

وهذا النظام الاشتراكى هو النظام العادل الذى فى ظله يمكن أن يتقدم الوطن ، وأن يعلى بناء نهضته ؛ وهو النظام الذى يتسق والمبادىء الإسلامية التى يدين بها أكثرية الشعب المصرى ، والتى نوهنا عنها فى كتابنا « الدعوة التحريرية الكبرى »[١] .

وهى ثورة اجتماعية ، لأنها قضت على عبادة الأصنام ، وعمدت إلى تحطيم الهياكل ، وقضت على الجمود الفكرى الذى يردد قول الجاهلية « هذا ما وجدنا عليه آباءنا » ، ونادت بتحرير الفكر ، وتقليب النظر ، والحكم على الأمور بعين العقل والتبصر .

وهى ثورة اجتماعية ، لأنها ردت المواطنين إلى ينبوع الإسلام الأول الذى اتخذ شعاراً له « إنما المؤمنون إخوة » « والناس سواسية كأسنان المشط » .

وإلى أهم حق من حقوق الإنسان وهو « المساواة » وإلى قسيمه الثانى « الإخاء » .

فلا ألقاب تمنح أو تشرى ، فالكل مواطنون يعملون فى حقل الوطن ، وينالون شرفه إذا أدوا ما عليهم نحوه من واجبات.

ولا تقبيل لليد، ولا انحناء للظهر ، ولا طأطأة للرأس إلا أمام واهب الحياة ، رب العالمين .

---

(١) مجموعة « اخترنا لك » العدد ١٤ ص ١٢٥ وما بعدها .

ولم تعد بعدُ عبودية أو تذلل أو تضرع إلا للخالق الأعظم فلا مولى إلا الله ، ولا عبودية لغير الله .

فكرّمت الثورة بنى آدم ، وأضفت على المصرىّ كرامة الإنسان ورفعت الحجب الصفيقة ، وقوّضت الجدران السميكة المقامة بين الحاكم والمحكوم ، وأضحت الحكومة لأول مرة فى تاريخ مصر فى خدمة الشعب .

* * *

ومن دستور الثورة التى قامت من أجله ، وقطعت فى سبيل تحقيقه شوطاً بعيداً تقوية الجيش ورفع معنويته ، وإنشاء المصانع الحربية اللازمة له ، حتى توفر للوطن عزته وكرامته ، وحتى لا يطمع فيه الطامعون ويرنو إليه الغاصبون ، وبخاصة فى هذا الوقت العصيب الذى تمر به البلاد .

لقد مر قادة الثورة بتجربة قاسية فى حرب فلسطين واتخذوا منها دروساً وعبراً فكان من الطبيعى ألا يسمحوا بأن تتكرر المأساة ، وأن يهيئوا للوطن جيشاً تعتمد عليه فى الملمات ، ويصمد فى ميادين القتال . إن على حدودنا جيشاً يتربص بنا الدوائر ، ويحاول أن ينال منا ، ويفرض علينا شروطاً قاسية ؛ فكيف نغض عنه البصر ، وندفن رأسنا فى الرمال ؟

إن الوضع الطبيعى بالإضافة إلى ماضينا الحافل ، وروحنا العسكرية العالية فى تاريخ الحروب ، والتزاماتنا نحو جيراننا العرب وإخواننا فى فلسطين ، وموقع بلادنا الدقيق ألا نتخلف عن الركب ، وأن نقاوم

العدوان ، وأن ندفع عن كياننا ، وشرفنا العسكرى .

وهذا ما فعلته حكومة الثورة ، وجعلته فى طليعة أهدافها القويمة .

إن أمة من غير جيش تعد اليوم أسطورة من الأساطير ، وجسداً هامداً لا حراك فيه .

وهى أمه جاحدة كافرة لم تعمل بقول ربها « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » ولم تفقه هذا الدستور العظيم الذى أراده الله شعاراً للأمة المسلمة الصالحة والذى يتمثل فى رد العدوان ، ومجاهدة المعتدى والمحافظة على الكيان حيث قال : —

« وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين . »

٥

تأكيد معانى الثورة

والثورات الكبرى التى تقوم على رسالة من الرسالات ، وتحمل فى يمناها دعوة من الدعوات تعمل بكل الوسائل والقوى ، وتحشد كل جهودها لزلزلة المبادئ السلفية المتداعية ، وتبديد الأفكار العتيقة المسيطرة على النفوس ؛ وبخاصة إذا ظلت قائمة أجيالا ؛ كالحال فى الأمة المصرية التى اجتمعت عليها قوى الاستعمار الذى يهدف إلى إطفاء الروح المعنوية ، ويعمل على سيطرة روح الفرقة والتخاذل ، ويوجد فروقاً شاسعة بين الطبقات ، لتكون التربة الصالحة لبث الأحقاد ، وسيادة روح البغضاء والكراهية ؛ ليمهد لنفسه الطريق ، ويوجد سناداً للتدخل والتظاهر بتهدئة الأحوال ، وحماية فريق الضعفاء ، فيهلل لحكمه السذج والأغرار ، وليسوا بالفئة القليلة فى بلد ران عليها الجهل ، واصطلح عليه المرض واستنفدت قواه الحاجة والفاقة .

وتحالفت عليها كذلك ملكية رجعية ، تؤمن بنظرية الحق الإلهى ؛ فأمرها واجب النفاذ وطاعتها فرض وحتم ، فالملك مصون الذات ، والملك هو الحاكم بأمره ، والملك له الكلمة العليا ، لا يعرف شورى ، ولا يؤمن بحق الشعب .

والملك مخصصاته لا تمس ولا تناقش ولا يحاسب عليها ، والملك يرفل فى الثراء ، ويتمرغ فى النعمة ، ويستخلص لنفسه أشهى ثمار الأرض الطيبة .

والملك يحجب ذاته المقدسة عن شعبه، فلا يشاركه المحن ولا يصغى إلى أنينه ، ولا يحفل بما يقاسى من حرمان .

والملك يقيل الوزارات التى لا تسير فى ركبه ، ويحل المجالس النيابية التى تهمس بالحد من سلطاته الواسعة ، ويعين شيوخ الأزهر ، ورئيس الديوان ، ورجال قصره ، والسفراء والوزراء المفوضين ، ويتدخل فى كل أعمال السلطة التنفيذية ، بل فى السلطة التشريعية كما أراد فاروق أن يعبث بمجلس الدولة .

والملك يعمل على أن يقرر هذه الأصول فى نفوس الشعب ، فسيطر على وسائل الدعاية فى مصر وجند كثيراً من رجال الفكر ، وأرباب القلم ، وأعلام الفن ؛ لتمجيد حكمه السعيد ، وتأييد ملكه الرشيد .

واصطلحت على هذه الأمة قوى الرجعية ، فاستنزفت دماءها ، واستنفدت حيويتها ، واستغلت نشاطها ، يسندها مال غامر طاغ ، وتغذوها أرواح الشر والجبروت . وفى الوصول إلى أهدافها سخرت الحزبية ، وسيطرت عليها ، واشترت الأقلام التى تدعو لها ، وتبنت الفن الذى أضحى غارقاً فى اللذة بل يؤج بالشهوة .

فكان على الثورة المصرية أن تزيل هذه الأسباب المصطنعة ، وأن تغير هذه الأفكار المسيطرة ، وأن تخلق الأمة خلقاً آخر ؛ إيماناً منها بقوله تعالى « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وتغيير النفوس لا يتم بين يوم وليلة ، ولا يستقر بين عشية وضحاها ، ولا تتمكن جذوره بين سنة وأخرى .

وكان أن حكمت الثورة حكماً استثنائياً بعض الشيء ، فرضت فيه قيوداً كان ينبغى أن تفرض وضربت لذلك أجلا موقوتاً بثلاث سنوات ، أطلقت عليه « فترة الانتقال » .

وقد قارب هذا الأجل أن ينتهى ، وأن تلغى هذه القيود ، ولكن ذلك لا يعنى أن الثورة قد انتهت ؛ فالثورة لا تصفى نفسها بنفسها لأنها معنى من المعانى ، وإشراقا من الإشراق ، تضطلع به فتية مؤمنة بربها وحقها وحق الوطن عليها ، فكيف تتخلى عنه ؟ . . . .

كيف تترك المجال للرجعية لتطل برأسها من جديد ، وتعود إلى سلطانها القديم العتيد ؟ . .

دلونى على ثورة من الثورات قد عمدت إلى ذلك .

لقد ظلت الدعوة المحمدية قائمة حتى ذهب داعيها الأكبر إلى الرفيق الأعلى فتسلم رايتها من بعده ، أبو بكر الصديق ؛ والدعوة المحمدية — التى يعد داعيها مثلا عالياً فى التضحية والثبات ، وقوة التأثير — قد أرادت

الرجعية أن تمثل دورها ، وأن تعود إلى شركها وضلالها بعد وفاة داعيها صلوات الله عليه ؛ فانتقضت بعض القبائل ، وامتنعت عن دفع الزكاة وقام مدعو النبوة هنا وهناك ؛ ليشيدوا أصناماً أخر ، ويقدموا إلى أمتهم نوعاً من الخدر اللذيذ الذى يعيدهم إلى الماضى الداكن السحيق . ولولا يقظة الصديق لعادت البشرية مرة أخرى إلى ضلالها القديم، وإذا كان هذا هو شأن الدعوة المحمدية الذى ظل الرسول عليه السلام يدعو لها ثلاثاً وعشرين سنة متصلة ، فكيف يكون مآل الثورة المصرية التى لم تمض عليها سنوات ثلاث ؟ . . .

وبعد

فقد عاشت مصر منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى ثورتين ، كما رأى بحق الرئيس جمال عبد الناصر[١] ثورة سياسية وثورة اجتماعية واستطاعت أن تحقق لنفسها ما أخفقت فيه الثورة العرابية من دفع التدخل الأجنبى ، وإقامة حياة نيابية ، وما قصرت عنه الثورة القومية من إجلاء قوات الاحتلال ، وزادت على كل أولئك التخلص من النظام الملكى ، وما جر

---

(١) فلسفة الثورة ص ٢٣ .

على البلاد من مفاسد ومخاز ، فيحكم مصر الآن أحد أبنائها الذى تجرى فى عروقه دماؤها النقية الصافية ، وأزالت آثار الماضى البغيض ، وأرست فى البلاد عمد النهوض والتقدم ، ورسمت خطوط المستقبل القريب والبعيد ، وطهرت سمعة مصر فى الخارج مما شابها من حطة وهوان .

لقد أصبحت مصر اليوم غيرها بالأمس ، وقد أحس بذلك كله كل من تهيأ له السفر من أبنائها إلى خارج الوطن ، وأصبحت سياسة مصر اليوم الداخلية والخارجية لا تتأثر بأى مؤثر من خارجها ، سياسة مستقلة تستوحى خططها من مصالح الوطن العليا ولا شىء غير . . .

فعلت هذا ، وأكثر منه فى أقل من ثلاث سنوات ، وهى فترة جد قصيرة فى تاريخ الشعوب .

ومع هذا فالوطن لا يزال يعلق على الثورة آمالا كباراً لتمضى قُدماً فى طريقها المرسوم ؛ فتجند كل قواه العاملة من الرجال والنساء ، وتغل كل كنوزه المطمورة ، وثرواته المعطلة ، وتهيىء له الحياة الكريمة المجيدة التى تليق بشعب مصر العظيم .

فهرس الكتاب

مجموعة اخترنا لك

١ هذه هى الصهيونية (طبعة ثانية)
٢ زعماء العصابات الاستعمارية
٣ فلسفة الثورة عربى (طبعة خامسة)
٤ إفريقيا حلم الاستعمار البريطانى
٥ العدالة الاجتماعية
٦ أضواء على الحبشة
٧ البترول
٨ شمال إفريقيا
٩ جنوب إفريقيا
١٠ تركيا والسياسة العربية
١١ حقيقة الشيوعية
١٢ الامبراطورية البريطانية فى مفترق الطرق
١٣ باكستان فى ماضيها وحاضرها
١٤ الدعوة التحريرية الكبرى
١٥ الهند والغرب
١٦ مصر بين ثورتين

الطابع والناشر

دار المعارف بمصر

ص
١٠